

حُصُولُ النَّفِيحِ

بَابُ صَوْلَاتِ الْحَجِّ

أَوْ:

كَيْفَ تَصْبِرُ مُحَمَّدَانًا

للفقيه إلى الله تعالى خادم الحديث

أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الصِّدِّيقِ الْغَمَارِيِّ

غفر الله له ورحمه

مَكْتَبَةُ طَبْرِيَّةِ

الرياض ت : ٤٥-٣٣٢١

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

مكتبة طبرية - الرياض - النسيم - أول شارع الأربعين التجاري بجوار بنده

ت : ٢٣٢١٠٤٥ - ص.ب ٩١٦٦٧ لصاحبها/ على صنهاة الحربي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الناشر

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا
هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . وبعد :

فقد استعنا بالله تعالى على طبع مُصَنَّفَاتِ الْعَلَّامَةِ أَحْمَدَ بْنِ
الصَّدِيقِ الْغُمَارِيِّ مِنْ تَخْرِيجَاتِ مُهِمَّةٍ وَأَجْزَاءِ حَدِيثِيَّةٍ مُتَنَوِّعَةٍ لَا
تخلو من فائدة ... وَخِطَّتْنَا فِي ذَلِكَ :

١- تنسيق الكتاب وضبط الآيات والأحاديث والآثار وما يُشكِل

من ألفاظ وعبارات ، وعمل الفهارس اللازمة له .

٢- طبع الأصل كما هو بدون أي تعليق ، حتى يخرج للناس كما تركه

مُصَنِّفُهُ وَلِيَحْمِلَ كُلُّ كِتَابٍ تَبِعَهُ مَا فِيهِ ، وَلَيْسَ لِلنَّاشِرِ إِلَّا إِخْرَاجُ

النَّصِّ كَمَا هُوَ وَالْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ ، وَكُلُّ يُوْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُرَدُّ إِلَّا

النَّبِيِّ ﷺ .

وهذا كتاب: «حصول التفريغ بأصول التخريج» باكورة هذه

الأعمال وسوف يتلوه إن شاء الله تعالى أجزاء متتالية مفيدة .
وزيادةً في الفائدة فقد رأينا أن تُتبع هذا المؤلف النافع بثلاثة
أجزاء حديثة نفيسة لتخريج بعض الأحاديث وبيان طرقها والحكم
عليها نُقدِّمه للطَّالِبِ والْبَاحِثِ والمُحَقِّقِ ليرى فيها صورة عَمَلِيَّة
للسَّوَاهِدِ التَّطْبِيقِيَّةِ لأصول العَزْوِ والتَّخْرِيجِ فيتدرب بذلك على معرفة
الطُّرُقِ والكلامِ على الأسانيد في ضوء قواعد أهل الفن فتعم الفائدة
بإذن الله وهذه الأجزاء هي :

١ - رفع المنار لطرق حديث : « من سُئِلَ عن عِلْمٍ فَكَتَمَهُ أُجِمَ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ » .

٢ - المسهم في بيان حال حديث : « طَلَبُ الْعِلْمِ فَرِيضَةٌ عَلَى كُلِّ
مُسْلِمٍ » .

٣ - الإِسْتِعَاذَةُ وَالْحَسْبَةُ مِمَّنْ صَحَّحَ حَدِيثَ الْبِسْمَلَةِ : « كُلُّ أَمْرٍ
ذِي بَالٍ لَا يَبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللَّهِ فَهُوَ أَقْطَعٌ » .

والله تعالى نسأل التَّوْفِيقَ والسَّدَادَ والنَّجَاةَ مِنَ الشُّرْكِ والبِدْعَةِ
وَالنَّارِ وَالتَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَنْ يَرْزُقَنَا الْإِخْلَاصَ وَصِدْقَ النِّيَّةِ
وَأَخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

١ - جمادى الأولى ١٤١٤ هـ

الناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة المصنف

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على عباده الذين اصطفى ولا سيما سيدنا المصطفى وعلى آله وأصحابه المستكملين الشرفا. وبعد: فإن لحافظ العصر العلامة السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري الحسيني عددًا من الأجزاء الحديثية التي تشهد بتبحره في الصنعة وهذه الأجزاء مع غيرها من كتبه الكبيرة كالمداوي لعل الجامع وشرحي المناوي كانت بعيدة لا تطولها أيدينا، وقد يشتر الله تبارك وتعالى الحصول عليها ، ولذا فقد سارعنا بنشر سلسلة من الأجزاء الحديثية التي ستصدر تباعا إن شاء الله تعالى ونسأله الإعانة والتيسير.

وكل هذه الأجزاء كسائر مُصَنَّفَاتِهِ بخط المصنّف رحمه الله تعالى ، كان قد بيّضها في منفاه بمدينة سلا بالمغرب الأقصى وبأماكن أخرى.

وقد راعينا ألاَّ يُعَلَّقَ على هذه الأجزاء بأى تعليق فإن المطلوب هو نشر هذه الأجزاء كما كتبها مصنفها بعيدة عن أى شائبة أخرى والله المستعان.

○ ○ ○ ○

○ والمصنف غني عن التعريف ، ولكن لا بأس بإيراد نبذة عنه في هذه العجالة فهو : الحافظ العلامة العلم الشريف سيدى أحمد ابن محمد بن الصديق الحسني ، ولد بالمغرب الأقصى سنة ١٣٢٠هـ وطلب العلم بالمغرب وبمصر على مشايخ القرويين والأزهر وغيرهما ، وتفصيل مشايخه ومقروءاته عليهم في الجزء الأول من كتابه « البحر العميق في مرويات أحمد بن الصديق » وهو في مجلدين ، حبب الله تعالى إليه حب الحديث والعمل بالسنة النبوية الشريفة ، فبعد أن تضيع من العلوم وأكثر من النظر حصلت له ملكة كبيرة فترك التقليد وقام على نشر دعوته للعمل بالسنة النبوية الشريفة بالمغرب فكانت له حركة علمية كبيرة فهو يُصنّف ويملي أماليه الحديثية ويقوم على دعوته ومع ذلك حارب الكفار المستعمرين من فرنسيين وأسبان بالمغرب فدخل السجن بسبب ذلك مرتين ونفي وصدورت أملاكه وما عند الله خير وأبقى.

● كان المصنف نادرة عصره في الحديث ، وقد بلغ فيه مبلغ الحُفَّاظ المجتهدين ومصنفاته شاهدة بذلك في فنون الحديث العديدة كالتَّخرِجات والمستخرجات والعلل والأمالي والأجزاء والمشیخات والمسلسلات والتَّراجم ومنشورات فقهية وتقديدات علمية.

● فمن كتبه في التخریج : « الهداية بتخریج أحاديث البداية » ، « اللطائف في تخریج أحاديث عوارف المعارف » ، « وفتح الوهاب بتخریج أحاديث مسند الشهاب ».

● واستخرج على مسند الشَّهاب في كتاب ضخم سمَّاه «الإسهاب» ، واستخرج أيضا على الشمائل المحمدية للترمذى وكتب فى العلل « المداوني لعلل الجامع وشرحي المناوي » فى ستة مجلدات ضخام .

● وله الأمالى الحسينية فى مجلد كبير .

● أما الأجزاء الحديثية التى صنفها فهى كثيرة :

منها « المسهم فى طرق حديث طلب العلم فريضة على كل مسلم » ، و« مسامرة النديم بطرق حديث دباغ الأديم » ، و« درء الضعف عن حديث من عشق فعف » ، و« بلوغ الطالب ما يرجوه من طرق حديث اطلبوا الخير عند حسان الوجوه » ، و« رفع المنار لطرق حديث من سئل عن علم فكتمه أجم بلجام من نار » ، وغير ذلك كثير .

● وعمل عدة مشايخ منها مشيخة لنفسه سماها « البحر العميق فى مرويات ابن الصديق » فى مجلدين وهى الكبيرة ، ووسطى اسمها « صلة الوعاة بالمرويات والرواة » ، وصغرى مطبوعة وهى « المعجم الوجيز للمستجيز » .

● ومن منشوراته الفقهية : « توجيه الأنظار لتوحيد المسلمين فى الصَّوم والإفطار » ، و« إقامة الدليل على حرمة التَّمثيل » .

● وله مصنفات لم يتمها لكنها لا تخلو من فوائد ونكات منها : « ليس كذلك » فى الإستدراك على الحفاظ ، و« الاكتفا بتخريج

أحاديث الشفا « وصل فيه إلى أقل من ربع الكتاب . فى مجلد
ضخم ، و « مغنى النبىه عن المحدث والفقيه » وهو شرح للسنن
الكبرى ، كمل منه مجلد فقط ، و « حصول التفريج بأصول العزو
والتخريج » وهى هذه الرسالة .

● توفي المترجم له فى القاهرة سنة ١٣٨٠ هـ

والحمد لله فى البدء والختام.

وكتب

محمود سعيد ممدوح

فى ٢٥ ربيع الآخر ١٤١٤ هـ

كتاب

حصول التفریح و باهرن التخریح

ادو کتب تفسیر و حدیث

للعلامة الشيخ محمد باقر

الحمدی الشیرازی

ویرا لیدر

روم

صورة لغلاف مخطوطة « حصول التفریح بأصول التخریح »

بخط المصنف

من تصدیق علماء اسناد بان وجردی مع سنة الرسال بذکر الحكماء
یرغبون بید و الا السنن و امن السکر و التمدید و لو كان رحله ما شکوا
بیرج و قد اخرج اللانما علی و مستخرج لایرانیم من البذل المختز و
مفرد منجہ الشرا بایض و ابرز لیس و زمان السنن و بجملة فنزول
و اخرج ابونفیع و مستخرج لمحمد بن الحسن بن زبالة المختز و قد کتب
ابو داود و قد ای لیسن یفتم و نال جماعته متروک الحدیث و قد تعفیف
اکما جلی و نکتم علی ابن الصحیح حرمهم علی زیادة المستخرج جابلا صحیح
جفان نذا مسلح و اجل الذن التفسیر حیم اسناد المستخرج و اسناد
مصنف الاصل و یمن بصرک و اما ما بین المستخرج و یمن ذلک
و یستلج ان نفا ان استخرج لم یلتزم الیستة و ذلک و انما بان
فصرح الهمه بان حصل وضع علی نثره جان کلان مع ذلک حکیمیا
او مین زیارة و زیارة منی حصلت التبا و الایلیس ذلک

شعبه

جهل

صورة الصفحة الأخيرة من المخطوطة

ویظهر فیها أن المصنف لم یتمها ووقف عند فصل جدید.

الحسن ليدركا ينبغي ليل الله. ومن المزمع في سيرنا محمد رسول الله انا بعد
 جازك سالت ان نبيك لك طرف العز وواشترج وما تستدعيين بيديك ذلك
 ونشدك ان تنفيق ذلك الحسابة ويسر بل نك سبل الراحون اليم وينزب
 لديك طرفي الحصول عليهم مع فواحد تتمد عليهم في تخفيض وجوا لا تستند
 اليهم في احاطة الاحواب فيهم ذلك فيهم في احتياج الى كيمزكت جي
 الدجائر والمزاجات والقيم تنقيب في الكتب والمصنفات وطلبت ان يكون كتابا
 كما يلبه مرضوعه يعرب الفارسي محمدنا واننا ظر فيهم لسلا العز والتخرج
 محققا ان كتب المحلل الاثر فقد زيد العز والواده ولا تبلغ المفرد عن
 الى فصاده واسرت ان يكون اسم الكتاب كيمزكت في محمدنا على انك طلبت
 على يسبوا الى تالهم ولا تقب سابق الى اقتراع الكلام فيهم وتيب حصول
 جاك نصح احد اورد في العن بتاليه في ذهن اصولي جمع وتضيف بل في اشار
 الى فواحد في كتاب او غير كان اصل من اهل من باب من اما بواب باسبابك
 من غيبك وانما بك في ليلك بيمرض ان اكرض في من مبتل ذلك من شرح
 ما يوجد في كلام انساب فيم على التوسع في فواحد ونا صيل مسايام
 وجوايد وجامع تبد في ابداب كباينة ناقة بما اردت وما يباحف سائلة لكل
 وانست في ذلك واشج فيهم وهو ما ذكرت جان كل سايه للكلام
 على من لا بد ان ينبغي ان يباد للمتعجب ويترك مسائل المستزرك والكمزيب
 بل قد يكون المنقب المضحك واستردك اكثر من ان يشر فيهم في كيمزواع

السطح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ .

مقدمة المصنف

الحمدُ لله كما ينبغي لجلاله وصلَّى اللهُ على سيدنا محمد وعلى آله ... أما بعد :

فإنَّكَ سَأَلْتَ أَنْ نُبَيِّنَ لَكَ طُرُقَ الْعَزْوِ وَالتَّخْرِيجِ وَمَاتَشْتَعِينَ بِهِ عَلَى ذَلِكَ ، وَيُرْشِدُكَ إِلَى تَحْقِيقِ تِلْكَ الْمَسَالِكِ ، وَيُسَهِّلَ لَكَ سَبِيلَ الْوُضُوعِ إِلَيْهِ وَيُقَرِّبَ عَلَيْكَ طَرِيقَ الْحُصُولِ عَلَيْهِ مَعَ قَوَاعِدِ تَعْتَمَدَ عَلَيْهَا فِي تَحْقِيقِهِ ، وَفَوَائِدِ تَسْتَنْدُ إِلَيْهَا فِي إِصَابَةِ الصَّوَابِ فِيهِ وَتَطْبِيقِهِ ، بِحَيْثُ لَا تَحْتَاجُ إِلَى كَبِيرِ بَحْثٍ فِي الدَّفَاتِرِ وَالْمُؤَلَّفَاتِ ، وَلَا كَثِيرِ تَنْقِيبٍ فِي الْكُتُبِ وَالْمُصَنَّفَاتِ ، وَطَلَبْتِ أَنْ يَكُونَ كِتَابًا كَافِيًا فِي مَوْضُوعِهِ يَصِيرُ بِهِ الْقَارِيءُ مُحَدَّثًا وَالنَّاظِرُ فِيهِ لِمَسَالِكِ الْعَزْوِ وَالتَّخْرِيجِ مُحَقِّقًا ، لِأَنَّ كُتُبَ الْمُصْطَلِحِ لَا تُرْشِدُ رَايِدَ الْعَزْوِ إِلَى مَرَادِهِ وَلَا تَبْلُغُ الْمُقْصُودَ مِنْهُ إِلَى قُصَادِهِ وَأَشْرَتْ أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْكِتَابِ « كَيْفَ تَصِيرُ مُحَدَّثًا » فَاعْلَمْ أَنَّكَ طَلَبْتِ مَا لَمْ يُسْبِقِ أَحَدٌ إِلَى تَأْصِيلِهِ وَلَا تَنْبَهُ سَابِقٌ إِلَى اخْتِرَاعِ الْكَلَامِ فِيهِ وَتَرْتِيبِ فِصُولِهِ ، فَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَفْرَدَ هَذَا الْفَنَّ بِتَأْلِيفٍ وَلَا خَصَّ أَصُولَهُ بِجَمْعٍ وَتَصْنِيفٍ ، بَلْ وَلَا أَشَارَ إِلَى قَوَاعِدِهَا فِي كِتَابٍ ، أَوْ نَبَّهَ عَلَى أَصْلِ مِنْ أَصُولِهِ ضَمَّنَ

باب مِنَ الْأَبْوَابِ فإِسْعَافَكَ بِمَرْغَبِكَ وَإِثْحَافَكَ بِطَلَبِكَ يُعَرِّضُ إِلَى
الْخَوْضِ فِي فَنِّ مُبْتَكَّرٍ وَبَحْثٍ مُخْتَرَعٍ لَا يُوجَدُ فِي كَلَامِ السَّابِقِينَ مَا
يُسَاعِدُ عَلَى التَّوَسُّعِ فِي قَوَاعِدِهِ وَتَأْصِيلِ مَسَائِلِهِ وَفَوَائِدِهِ ، فَإِنْ لَمْ
تَجِدْ فِي الْجَوَابِ كِفَايَةَ تَامَّةً لِمَا أَرَدْتَ وَلَا مَبَاحِثَ شَامِلَةً لِكُلِّ مَا
نَشَدْتَ فَالْعَذْرُ فِي ذَلِكَ وَاضِحٌ مَقْبُولٌ وَهُوَ مَا ذَكَرْتَ ، فَإِنَّ كُلَّ
سَابِقٍ لِلْكَلامِ عَلَى فَنِّ لَا بُدَّ أَنْ يُبْقِيَ أَشْيَاءَ لِلْمَتَعَقِّبِ وَيُتْرَكُ مَسَائِلَ
لِلْمُسْتَدْرِكِ وَالْمُهَذَّبِ بَلْ قَدْ يَكُونُ الْمُقْفَلُ أَعْظَمَ ، وَالمُتْرُوكُ أَكْثَرَ لِأَنَّ
كُلَّ شَيْءٍ يَبْدُو صَغِيرًا ثُمَّ يَكْبُرُ ، وَاعْلَمْ أَيْضًا أَنَّ سُؤَالَكَ خَاصٌّ ،
وَمَا أَشْرَتَ بِهِ مِنَ الإِسْمِ عَامٌ إِذْ لَيْسَ بِمُجَرَّدِ مَعْرِفَةِ أَصُولِ التَّخْرِيجِ
يَصِيرُ المَرْءُ مُحَدِّثًا بَلْ هُوَ فَنٌّ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بَعْدَ مَعْرِفَةِ فُنُونٍ عَدِيدَةٍ
مِنْ عِلْمِ الحَدِيثِ ، وَلِذَلِكَ اخْتَرْتُ أَنْ يَكُونَ مُطَابِقًا لِمَوْضُوعِهِ حَتَّى
لَا يَكُونَ الكِتَابُ أَخْصَرَ مِنْ اسْمِهِ وَلَا عِنْوَانَهُ أَكْبَرَ مِنْ جِسْمِهِ فَسَمَّيْتَهُ
« حُصُولُ التَّفْرِيجِ بِأَصُولِ التَّخْرِيجِ » . وَإِنْ كُنْتَ قَدْ اتَّوَسَّعْتَ فِي
البَحْثِ إِلَى مَا يَخْصُ مَعْنَى الإِسْمِ الَّذِي طَلَبْتَ وَهُوَ : « كَيْفَ يَصِيرُ
المَرْءُ مُحَدِّثًا ؟ » بَلْ وَمُجْتَهِدًا فِيهِ مُحَقِّقًا ، فَأَقُولُ وَمِنْ اللّهِ تَعَالَى
أَسْتَمِدُّ العَوْنَ وَالتَّأْيِيدَ وَالتَّوْفِيقَ لِإِصَابَةِ الصَّوَابِ فِي كُلِّ مَا أَقْصِدُ
وَأُرِيدُ إِنَّهُ وَهَّابٌ كَرِيمٌ .

* * *

التَّخْرِيجُ وَالْإِخْرَاجُ وَالْإِسْتِخْرَاجُ

□ أَمَّا التَّخْرِيجُ فَهُوَ : عَزَوُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تُذَكَّرُ فِي الْمُصَنَّفَاتِ مُعَلِّقَةً غَيْرَ مُسْنَدَةٍ وَلَا مَعْرُوضَةً إِلَى كِتَابٍ أَوْ كُتُبٍ مُسْنَدَةٍ ، إِمَّا مَعَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا تَصْحِيحاً وَتَضْعِيفاً وَرَدّاً وَقَبُولاً وَبَيَانِ مَا فِيهَا مِنَ الْعِلَلِ ، وَإِمَّا بِالِاقْتِصَارِ عَلَى الْعَزْوِ إِلَى الْأُصُولِ .

- وَقَدْ يَتَوَسَّعُونَ فِيهِ فَيَخْرِجُونَ بَعْضَ الْكُتُبِ الَّتِي وَقَعَتْ فِيهَا الْأَحَادِيثُ مُسْنَدَةً أَوْ مَعْرُوضَةً كَمَا سَيَأْتِي

وَيُقَالُ فِيهِ « خَرَّجَ » - بِالضَّعِيفِ - أَحَادِيثَ كِتَابٍ كَذَا ، وَلَا يُقَالُ فِيهِ « أَخْرَجَ » بِالْأَلِفِ

- وَيُطْلَقُونَ لَفْظَ « التَّخْرِيجِ » أَيْضاً عَلَى مَعْنَى آخَرَ وَهُوَ : تَصْنِيفُ مُعْجَمٍ أَوْ مَشِيخَةٍ أَوْ جُزْءٍ حَدِيثِي مُنْتَقَى مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ أَوْ مَسْمُوعَاتٍ غَيْرِهِ مِنْ مُعَاصِرِيهِ ، بَأَن يَعْمَدَ إِلَى أُصُولِ سَمَاعَاتِهِ فَيَجَرِّدُ مِنْهَا أَشْمَاءَ شُيُوخِهِ الَّذِينَ سَمِعَ مِنْهُمْ أَوْ قَرَأَ عَلَيْهِمْ أَوْ أَجَازُوا لَهُ ، وَيُرْتَّبُهُمْ إِمَّا عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ فَيُسَمَّى مُعْجِماً ، أَوْ عَلَى تَرْتِيبِ الْأَكْبَرِ وَالْأَقْدَمِ سَمَاعاً ، أَوْ الْأَعْلَى إِسْنَاداً ، أَوْ عَلَى حَسَبِ الْبُلْدَانِ ، فَيُسَمَّى مَشِيخَةً ، وَيُورَدُ فِي تَرْجُمَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا يَنْتَقِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْعَالِيَةِ الْإِسْنَادِ أَوْ الْغَرِيبَةِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

○ فَإِنْ كَانَ مِنْ مَسْمُوعَاتِهِ وَشُيُوخِهِ قِيلَ : خَرَّجَ لِنَفْسِهِ مُعْجِماً أَوْ مَشِيخَةً

○ وَإِنْ كَانَ لغيرِهِ مِنْ مُعَاصِرِيهِ قِيلَ : خَرَّجَ لِغَيْرِهِ مَشِيخَةً أَوْ فَوَائِدَ أَوْ جُزْءاً ، كـ «فوائد ابن مردك» تخريج الدارقطني ، و«فوائد المزكي»

تُخْرِجُهُ أَيْضاً وَ «الطَّيُورِيَّاتِ» تُخْرِجُ السُّلْفِي ، وَ «السُّلَامِيَّاتِ»
تُخْرِجُهُ أَيْضاً وَ «المَهْرَوَانِيَّاتِ» تُخْرِجُ الحَطِيب ، وَ «مَشِيخَةُ الفَخْرِ
ابن البخاري» تُخْرِجُ ابنَ الظَّاهِرِي ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَزِيدُ عَلَيَّ
الألف ، وَلِلسُّلْفِي وَحَدُّهُ مِنْ هَذَا النُّوعِ مَا يَزِيدُ عَلَيَّ الأَرْبَعِينَ مُصَنَّفًا ،
وَكَذَلِكَ الدَّارِقُطَنِي وَكَثِيرٌ مِنَ الحُقَافِظِ وَالمُسْنَدِينَ ، وَلِهَذَا يَقُولُونَ
عِنْدَ ذِكْرِ المُصَنَّفَاتِ أحياناً «لَهُ» كَقَوْلِهِمْ : «رَوَاهُ فُلَانٌ فِي كِتَابِ
كَذَا لَهُ» ، يَرِيدُونَ أَنَّ الكِتَابَ مِنْ جَمْعِهِ وَتَصْنِيفِهِ لِأَمِنْ تُخْرِجُ
غَيْرَهُ .

○ وَإِذَا كَانَ مِنْ تُخْرِجُ غَيْرَهُ قَالُوا : رَوَاهُ فُلَانٌ فِي كِتَابِ كَذَا
تُخْرِجُ فُلَانٌ ، كَقَوْلِهِمْ : أَخْرَجَ ابنَ مَرْدَكٍ فِي «فَوَائِدِهِ» تُخْرِجُ
الدَّارِقُطَنِي ، وَالمَهْرَوَانِي فِي «المَهْرَوَانِيَّاتِ» تُخْرِجُ الحَطِيب ، وَابن
الطَّيُورِي فِي «الطَّيُورِيَّاتِ» تُخْرِجُ السُّلْفِي .

□ وَأَمَّا الإِخْرَاجُ : فَهُوَ رِوَايَةُ الحَدِيثِ بِالإِسْنَادِ مِنْ مُخْرِجِهِ
وَإِوَابِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِنْ كَانَ مَرْفُوعًا ، أَوْ إِلَى الصَّحَابِيِّ إِنْ
كَانَ مَوْقُوفًا ، أَوْ إِلَى التَّابِعِيِّ إِنْ كَانَ مَقْطُوعًا .

لأنَّهُ قَبْلَ إِسْنَادِهِ كَانَ مَسْتُورَ الحَالِ مَجْهُولَ الرُّتْبَةِ كَأَنَّهُ مَعْدُومٌ ،
فَبإِسْنَادِهِ المُتَّصِلِ إِلَى قَائِلِهِ أَبْرَزَهُ لِلوُجُودِ وَأَخْرَجَهُ لِلإِنْتِفَاعِ بِهِ وَمَعْرِفَةِ
رُتْبَتِهِ .

وَيُقَالُ فِيهِ : «أَخْرَجَ» بِالألفِ مِنَ الإِخْرَاجِ لَا «خَرَجَ»
المُضَعَّفِ مِنَ التَّخْرِيجِ إِلاَّ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَدْ يَسْتَعْمَلُ «خَرَجَ»
المُضَعَّفِ فِي هَذَا المَعْنَى فيقول : «خَرَجَ البُخَارِيُّ» وَ «خَرَجَ
الطَّبْرَانِيُّ» مِثْلًا ، وَهُوَ صَحِيحٌ بِإِعتبارِ المَعْنَى وَالأَصْلُ اللُّغَوِيُّ إِلاَّ أَنَّ

الإصطلاح فَرَّقَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ وَمَيَّزَ بَيْنَ التَّعْبِيرَيْنِ .

□ وَأَمَّا الإِسْتِخْرَاجُ : فَهُوَ أَنْ يَقْصُدَ الحَافِظُ إِلَى مُصَنِّفِ مُسْنَدِ لِعَیْرِهِ فَيُخْرِجُ أَحَادِيثَهُ بِأَسَانِيدِ نَفْسِهِ مِنْ غَیْرِ طَرِيقِ صَاحِبِ الكِتَابِ فَيَجْتَمِعُ مَعَهُ فِي شَيْخِهِ أَوْ شَيْخِ شَيْخِهِ وَهَكَذَا إِلَى صَحَابِيِّ الحَدِيثِ بِشَرْطِ أَنْ لَا یُورِدَ الحَدِيثَ المَذْکُورَ مِنْ حَدِيثِ صَحَابِيِّ آخَرَ بَلْ لَا بُدَّ أَنْ یَکُونَ مِنْ حَدِيثِ ذَلِكَ الصَّحَابِيِّ نَفْسِهِ ، وَبِشَرْطِ أَنْ لَا یَصِلَ إِلَى شَيْخٍ أَبْعَدَ حَتَّى یَفْقِدَ طَرِيقاً یُوصِلُهُ إِلَى الشَّیْخِ الأَقْرَبِ مِنْ صَاحِبِ الأَصْلِ إِلَّا لَعُذْرٍ مِنْ عُلوِّ ، أَوْ زِیَادَةِ مَهْمَةٍ .

فَإِذَا قَصِدَ الإِسْتِخْرَاجَ عَلَی صَحیحِ البُخَارِیِّ مِثْلًا : فَأَوَّلُ حَدِيثٍ فِیهِ حَدِيثٌ « إِنَّمَا الأَعْمَالُ .. » .

وَقَدْ رَوَاهُ البُخَارِیُّ عَنْ شَيْخِهِ الحَمِیْدِيِّ عَنْ سُفْیَانَ بْنِ عُیَیْنَةَ عَنْ یَحْیَى بْنِ سَعِیدِ الأَنْصَارِيِّ عَنْ إِبْرَاهِیمِ التَّیْمِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ اللَّیْثِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ .

فَیَأْتِي المُسْتِخْرَاجُ فِیْمُسْنَدِ هَذَا الحَدِيثِ بِإِسْنَادِهِ إِلَى الحَمِیْدِيِّ شَيْخِ البُخَارِيِّ ، فَإِنْ لَمْ یَتَّصِلْ بِالحَمِیْدِيِّ فِیْمُسْنَدِهِ إِلَى سُفْیَانَ بْنِ عُیَیْنَةَ شَيْخِ الحَمِیْدِيِّ ، فَإِنْ لَمْ یَتَّصِلْ بِابْنِ عُیَیْنَةَ رَوَاهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى یَحْیَى بْنِ سَعِیدِ الأَنْصَارِيِّ مِنْ رِوَايَةِ مَالِكٍ أَوْ الثَّوْرِيِّ أَوْ ابْنِ المَبَارَكِ أَوْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ أَوْ غَیْرِهِمْ مِمَّنْ رَوَوْا الحَدِيثَ عَنْ یَحْیَى بْنِ سَعِیدِ الأَنْصَارِيِّ ، وَقَدْ قِيلَ إِنَّهُمْ بَلَغُوا سَبْعِمِائَةَ .

وَهَكَذَا إِنْ لَمْ یَتَّصِلْ بِیَحْیَى رَوَاهُ بِإِسْنَادِهِ إِلَى التَّیْمِيِّ ، أَوْ إِلَى عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَاصٍ ، أَوْ إِلَى عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ ، وَلَا یُورِدُهُ مِنْ حَدِيثِ

أبي سعيد الخدري ، أو أبي هريرة ، أو أنس ، أو علي ، وهم الصحابة الذين روى عنهم حديث « الأعمال » بلفظه وإن كانت الأسانيد إليهم ضعيفة ؛ لأن ذلك - أعني إيراد الحديث من حديث صحابي آخر غير صحابي الأصل - لا يعدّ استخراجاً على الأصل بل يعدّ حديثاً مُسنداً من رواية مُصنّفه إلا أنه في المثل المذكور لا يمكن أن يجتمع مع البخاري أو مسلم فوق يحيى بن سعيد الأنصاري ، لأنه تفرّد بروايته عن إبراهيم التيمي و لا يوجد له متابع على روايته عنه بسند صحيح من رواية الثقات ، وإنما ذكرناه على سبيل التمثيل والتقريب ، لأنه أول حديث في الصحيح

□ ومقصودهم من ذلك أمور :

○ منها : البراعة ، واختيار الحفظ ، وسعة الرواية ، وكثرة الشيوخ ، والطرق ، والأسانيد ، ومساواة المُستخرج عليه فيما عنده من الحديث والأسانيد ، مع إظهار نوع الموافقات والإبدال والمساواة والمصافحات .

○ ومنها : علو الإسناد لمن أراد أن يُسند من طريقه ، فإن المُستخرج يتوخى دائماً الطريق العالية التي تجمعها مع شيخ المُستخرج عليه أو من فوقه ، ويُساعده على ذلك أن الأصل مُقيّد بالرواية عن الثقات ؛ لأن أول ما وقع الإخراج على الصحيحين أو أحدهما وأكثر المُستخرجات هي عليهما كما سيأتي بل ومُقيّد أيضاً بشرط السماع في الأكثر ، والمُستخرج لا يتقيّد بذلك فيروي ولو بالإجازة ومن طريق بعض الضعفاء ليصل عالياً بشيوخ المُستخرج عليه ، والعلو لا يوجد غالباً مع الإتصال بالسماع والتقيّد بالثقات .

فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقُرُونِ الرَّابِعِ أَوْ الْخَامِسِ فَمَا بَعْدَهُمَا وَأَرَادَ أَنْ
يُسْنِدَ حَدِيثًا مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ أَوْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ أَوْ الطَّبَّالِيِّ مِثْلًا مِنْ
طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ فَقَدْ يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ خَمْسٌ وَسَائِطٌ أَوْ
سِتَّةٌ ، فَإِذَا رَوَى مِنْ طَرِيقِ مُسْتَخْرَجِ أَبِي نَعِيمٍ عَنِ الطَّبْرَانِيِّ عَنِ
الدُّبْرِيِّ عَنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ثَلَاثَةٌ أَوْ أَرْبَعَةٌ . لِأَنَّ الْبُخَارِيَّ
وَمُسْلِمًا يَزُويَانِ عَنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بِوَسْاطَةِ وَتُوفِّيَ الْبُخَارِيُّ سَنَةَ سِتِّ
وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ ، وَتُوفِّيَ مُسْلِمٌ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ ،
وَالطَّبْرَانِيُّ تُوْفِي بَعْدَ الْبُخَارِيِّ بِمِائَةِ وَأَرْبَعِ سِنِينَ وَبَعْدَ مُسْلِمٍ بِتِسْعِ
وَتِسْعِينَ ، لِأَنَّ وَفَاتِهِ كَانَتْ سَنَةَ سِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةَ ، وَمَعَ ذَلِكَ يَزُوي
عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بِوَسْاطَةِ وَاحِدَةٍ أَيْضًا كَالْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ مَعَ أَنَّهُ وُلِدَ
بَعْدَ وَفَاةِ الْبُخَارِيِّ بِأَرْبَعِ سِنِينَ لِأَنَّ وِلَادَتَهُ كَانَتْ سَنَةَ سِتِّينَ وَمِائَتَيْنِ ،
وَعَاشَ مِائَةَ سَنَةٍ وَكَذَلِكَ عَاشَ بَعْدَهُ تَلْمِيذُهُ أَبُو نَعِيمٍ سَبْعِينَ سَنَةً ،
فَإِنَّهُ تُوْفِي سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ ، فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْقُرُونِ الْخَامِسِ
رَوَى عَنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بِوَسْاطَةِ أَبِي نَعِيمٍ عَنِ الطَّبْرَانِيِّ عَنِ الدُّبْرِيِّ عَنْهُ
فَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ ثَلَاثٌ وَسَائِطٌ ، فَإِنْ رَوَى عَنْهُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي ذَرِّ
الْهَرَوِيِّ ، وَكَانَ مُعَاصِرًا لِأَبِي نَعِيمٍ عَنْ مَشَايخِهِ الثَّلَاثَةِ : إِبْرَاهِيمَ
الْمُسْتَمْلِيَّ ، وَابْنَ حَمَوِيَةَ السَّرْحَسِيِّ ، وَأَبِي الْهَيْثَمِ الْكُشْمِيْنِيَّ عَنِ
الْفَرَبْرِِيِّ عَنِ الْبُخَارِيِّ عَنِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ عَنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ كَانَ بَيْنَهُ
وَبَيْنَهُ خَمْسٌ وَسَائِطٌ ، وَهَكَذَا سَائِرُ الرِّوَايَةِ عَنْ أَبِي نَعِيمٍ ، وَهَكَذَا
عَاشَ الرِّوَايَةَ عَنْ أَبِي نَعِيمٍ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَدَّادُ نَحْوَ
مِائَةِ سَنَةٍ وَعَمَّرَ حَتَّى رَوَى عَنْهُ بِالْإِجَازَةِ مَنْ تُوْفِي أَوَائِلَ الْقُرُونِ السَّابِعِ
وَأَوَاخِرِ السَّادِسِ كَأَبِي جَعْفَرِ الصَّيْدِلَانِيِّ وَأَبِي الْيَمْنِ الْكِنْدِيِّ . وَأَبِي

المكارم اللبّان وهذه الطبقة التي روى عنها أمثال الضياء المقدسي صاحب المُختارة وابن النّجار صاحب تاريخ بغداد ، ويوسف بن خليل وحافظ صاحب المَشِيخة وغيرها ، والحافظ المُنذري صاحب المُعجم والأربعين وغيرهما من الكتب المسندة وغيرهم من تُوفي أواسط القرن السابع فإنَّ أسانيدهم تغلُّو من هذه الطّريق جداً على طريق البخاري ومسلم وكذلك أبو منصور الدّيلمي فإنه يُسند في مُسند الفردوس من طريق أبي علي الحداد عن أبي نعيم أجزاء كثيرة من الحفاظ الذين روى عنهم أبو نعيم مباشرة أو بواسطة واحدة وكذلك يُسند فيه كثيراً عن بدر الطّهراني عن فاد شاه عن الطّبراني .

○ ومنها – أي فوائد الإستخراج – زيادة ألفاظ في الحديث لم تقع في رواية الأصل .

– وتلك الزوائد تارة يتبين بها المعنى المغلق من الحديث ، ويتحل بها الإشكال الوارد عليه .

– وتارة تفيد معنى زائداً لا يستفاد من حديث الأصل .

– وتارة تكون بياناً لسبب وُزود الحديث أو تاريخاً لوقت تحديث النبي ﷺ به فيستفاد منها كون الحديث ناسخاً لغيره ، أو منسوخاً به أو غير ذلك من الفوائد العظيمة التي حلت مشاكل من أحاديث الصّحّاحين ، وماتفوق شرح الحفاظ على غيره من الشّروح إلا بوقوفه على بعض المُستخرجات واعتنائيه بمراجعتها عند كلّ حديث يتكلّم عليه .

○ ومنها : بيان المُبهم في المتن فيكون في حديث الأُصل :
« جاء رجل إلى النبي ﷺ يسأل عن كذا » أو « قال النبي ﷺ :
لِرَجُلٍ كذا » على الإبهام فيصرح في رواية المُستخرج .

○ ومنها : تعيين المُبهم في الإسناد ، كأن يقع في الأُصل عن
رجل من الصحابة فيُعيّن المُستخرج اسمه ، أو « عن رجل عن أبي
هريرة » فيُعيّن اسمه أيضاً .

○ ومنها : تعيين المُهمَل كقول البخاري : حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَحَدَّثَنَا
أَبُو أَحْمَدَ أَوْ يَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ : حَدَّثَنَا سَفِيَانُ أَوْ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ فَيَقَعُ
الِإِسْتِثْبَاهُ : هل محمد هو ابن يحيى الذهلي أو ابن سلام البيهقي
أو غيرهما ، وكذلك سُفيان هل هو الثوري أو ابن عُيينة ، وحماد
هل هو ابن سلمة أو ابن زيد فيُعيّنه المُستخرج ويُصرّح بأنه الثوري
مثلاً أو ابن سلمة أو ابن يحيى الذهلي ... وهكذا .

○ ومنها : أن يكون في الأُصل من رواية مُدلس بالعنعنة فيقع
في رواية المُستخرج تصريحه بالسَّماع والتَّحديث ، ويرتفع
مايُخشى من تدليس الذي يتطرق معه الضعف إلى الحديث

○ ومنها : أن يُزوَى في الأُصل عن اختلط ولم يتبين هل
سمعه الراوي عنه قبل الإختلاط أو بعده فيقع في رواية
المُستخرج مايبين ذلك .

○ ومنها : كثرة الطُّرق التي تتقوى بها الرواية عند التعارض ،
أو يتقوى به الحديث من أصله ويرجع عن روايه اسم التفرد بأن يقع
الحديث في الصحيحين من طرق متعددة كلها ترجع إلى مالك أو

سفيان بن عيينة مثلاً عن الزهري فيظن أنّ مالكاً أو سفيان تفردا
بهذا الحديث عن الزهري ولم يُتابعه عليه غيره ، فيزويه المُستخرج
من طريق غيره عن الزهري فيرتفع عنه اسم التّفرد .
إلى غير ذلك من الفوائد وسيأتي قريباً اسم المُستخرجات .



تاريخ حدوث فن التخریج وبيان السبب الداعي إليه

مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَادَةَ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ هُوَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ ، فَكَلَّ مُتَكَلِّمٌ فِي عِلْمٍ مِنْ عُلُومِ الدِّينِ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَدَلَّ بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَحَدِيثِ رَسُولِهِ ﷺ وَأَثَارِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ .

أَمَّا كِتَابُ اللَّهِ تَعَالَى : فَمُحَقَّقٌ مَقْطُوعٌ بِهِ ، لَا يُمْكِنُ أَنْ يُزَادَ فِيهِ أَوْ يُنْقَصَ مِنْهُ ، فَالِإِحْتِجَاجُ بِهِ غَنِيٌّ عَنِ الطَّرِيقِ الْمُوصِلَةِ إِلَى التَّحَقُّقِ مِنْهُ .

وَأَمَّا الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ : فَإِنَّهُ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُعْجِزًا بِلَفْظِهِ مُبَايِنًا لِكَلَامِ الْمَخْلُوقِ وَلَمْ يَكُنْ جَمِيعَهُ مُتَوَاتِرًا مَقْطُوعًا بِهِ كَالْقُرْآنِ أَمْكِنُ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ مِنْ افْتِرَاءِ الْكَذَّابِينَ وَوَضْعِ الْوَضَّاعِينَ بَلْ وَوَهُمُ غَيْرُهُمْ مِنَ الْعُدُولِ الصَّادِقِينَ .

□ وَكَانَ ابْتِدَاءُ ظُهُورِ ذَلِكَ فِي زَمَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بَلْ وَفِي حَيَاتِهِ ﷺ حَتَّى كَانَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعَلِيٌّ وَجَمَاعَةٌ مِنْ كُبْرَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لَا يَقْبَلُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا وَلَوْ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ إِلَّا بَعْدَ التَّحَقُّقِ وَالتَّثَبُّتِ وَطَلَبِ الشَّاهِدِ وَالمُتَابِعِ .

○ كَمَا رَوَى أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَانَ وَالحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ قُبَيْصَةَ بْنِ ذُوَيْبٍ : « أَنَّ الْجِدَّةَ جَاءَتْ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَلْتَمِسُ أَنْ تُورَثَ فَقَالَ : مَا أَجْدُ لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْعًا وَمَا عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ لَكَ شَيْعًا . ثُمَّ

سأل النَّاسَ فَمَقَامَ الْمُغِيرَةَ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُعْطِيهَا
السُّدُسَ . فَقَالَ لَهُ : هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ ؟ فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ بِمِثْلِ
ذَلِكَ فَأَنْجَزَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ .

○ وَفِي الصَّحِيحِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ : « أَنَّ أَبَا مُوسَى
الْأَشْعَرِيَّ سَلَّمَ عَلَيَّ عُمَرَ مِنْ وَرَاءِ الْبَابِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَلَمْ يُؤْذِنْ لَهُ ،
فَرَجَعَ فَأَرْسَلَ عُمَرَ فِي أَثَرِهِ فَقَالَ : لِمَ رَجَعْتَ ؟ قَالَ : سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : إِذَا سَلَّمَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُجِبْ فَلْيَرْجِعْ .
قَالَ : لِتَأْتِنِي عَلَيَّ ذَلِكَ بَبِيئَةٍ أَوْ لِأَفْعَلَنَّ بِكَ . فَجَاءَنَا أَبُو مُوسَى
مُنْتَقِعًا لَوْنَهُ وَنَحْنُ جُلُوسٌ فَقُلْنَا : مَا شَأْنُكَ ؟ فَأَخْبَرَنَا وَقَالَ : فَهَلْ
سَمِعَ أَحَدٌ مِنْكُمْ ؟ فَقُلْنَا : نَعَمْ كُلَّنَا سَمِعَهُ فَأَرْسَلُوا مَعَهُ رَجُلًا مِنْهُمْ
حَتَّى أَتَى عُمَرَ فَأَخْبَرَهُ .

○ وَفِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرَهُمَا مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ
أَبِيهِ « أَنَّ عُمَرَ اسْتَشَارَهُمْ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ - يَعْنِي السَّقْطَ - فَقَالَ لَهُ
الْمُغِيرَةُ : قَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِغَيْرَةِ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : إِنْ كُنْتَ
صَادِقًا فَائْتِ بِأَحَدٍ يَعْلَمُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : فَشَهِدَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِهِ .

○ وَقَالَ مَعْنُ بْنُ عِيسَى حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ عَنْ
شُعْبَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ : « أَنَّ عُمَرَ حَبَسَ ثَلَاثَةَ : ابْنَ
مَسْعُودٍ وَأَبَا الدَّرْدَاءِ وَأَبَا مَسْعُودِ الْأَنْصَارِيِّ وَقَالَ : أَكْثَرْتُمْ الْحَدِيثَ
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

○ وَفِي مُسْنَدِ أَحْمَدَ وَالشُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ عَنْ عَلِيٍّ
عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : كُنْتُ إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا

نَفَعَنِي اللهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي مِنْهُ وَكَانَ إِذَا حَدَّثَنِي غَيْرَهُ اسْتَحْلَفْتَهُ
فَإِذَا حَلَفَ صَدَّقْتَهُ وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ - وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ - قَالَ
سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يُذْنِبُ ذَنْبًا ثُمَّ
يَتَوَضَّأُ وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللهُ إِلَّا غَفَرَ اللهُ لَهُ .

○ وقال ابن عباس : « كُنَّا نَحْدُثُ وَالْحَدِيثَ عَنِ رَسُولِ اللهِ
ﷺ يُحْفَظُ فَأَمَّا إِذَا رَكِبْتُمُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ فَهِيَ هَاتِ » .

والآثار عن الصحابة في هذا كثيرة ، فهم أول من احتاط
للحديث وطلب التثبت فيه ثم تبعهم أئمة السلف من التابعين ،
فمن بعدهم فرأوا أن لا يقبلوا حديثاً إلا بإسناده لينظروا في رجاله
فإن كانوا ثقات احتجوا به ، وإلا لم يعتمدوا عليه لاسيما وفي
زمانهم ظهرت البدع والنحل التي يختلق أصحابها ما يؤيدون به
نحلهم .

□ وفي زمن صغار التابعين وأتباع التابعين ظهر التأليف وجمع
الأحاديث النبوية وآثار الصحابة وقضاياهم مُسندة عنهم إلا أنه وقع
من بعضهم كمالك وطبقته والشافعي وطبقته - ممن لم يُصنّفوا
المسانيد : أنهم أوردوا في كتبهم بعض المراسيل والمعضلات
والبلاغات والمعلقات مما لا يجوز الإحتجاج به عند الجمهور بل
وحتى البخاري ذكر في صحيحه بعض المعلقات التي لم يُسندها
في مواضع أخرى منه على عادته وهي مائة وستون حديثاً أفرد
الحافظ وصلها بثلاثة مؤلفات كما سيأتي .

□ فجاء من بعدهم من الحفاظ في القرن الرابع والخامس
فتصدوا لتلك الأحاديث المرسلة والمعلقة والمعضلة فأسندوها في

مُصَنَّفَاتٍ وَضَعَهَا لِذَلِكَ :

○ فَصَنَّفَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدِ الْقُرْطُبِيُّ
الْمَعْرُوفُ بِابْنِ الْجَبَّابِ الْمَتَوَفَى سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ
« مُسْنَدُ حَدِيثِ الْمَوْطَأِ » .

○ وَصَنَّفَ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْغَافِقِيُّ
الْجَوْهَرِيُّ الْمِصْرِيُّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ « مُسْنَدُ
الْمَوْطَأِ » أَيْضًا .

○ بَلْ صَنَّفَ قَبْلَهُمَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّسَائِيُّ صَاحِبُ السُّنَنِ
الْمَتَوَفَى سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَلَاثِمِائَةَ « مُسْنَدُ حَدِيثِ مَالِكٍ » إِلَّا أَنَّ الْغَالِبَ
أَنَّهُ أَسْنَدَ حَدِيثَ مَالِكٍ بِإِطْلَاقِ دُونِ تَقْيِيدِ بِأَحَادِيثِ الْمَوْطَأِ .

○ وَصَنَّفَ الْحَافِظُ أَبُو ذَرٍّ عَبْدُ بْنُ أَحْمَدَ الْهَرَوِيُّ الْمَالِكِيُّ الْمَتَوَفَى
سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ « مُسْنَدُ الْمَوْطَأِ »

○ وَصَنَّفَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ « كِتَابُ التَّمْهِيدِ لِإِيَّانِ
مَا فِي الْمَوْطَأِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسَانِيدِ » فَأَسْنَدَ فِيهِ جَمِيعَ أَحَادِيثِ الْمَوْطَأِ
وَتَكَلَّمَ عَلَيَّ مَنْ رَوَاهَا عَنْ مَالِكٍ مَوْصُولَةً وَمُرْسَلَةً . وَأَوْصَلَ جَمِيعَ
تِلْكَ الْمَرَاثِيلِ إِلَّا أَرْبَعَةَ أَحَادِيثَ ذَكَرَ أَنَّهَا لَمْ تَقَعْ لَهُ مُسْنَدَةً بَلْ قِيلَ :
إِنَّهُ أَفْرَدَ لِوَصْلِ مَا فِي الْمَوْطَأِ مِنَ الْمَرَاثِيلِ وَالْبَلَاغَاتِ كِتَابًا خَاصًّا غَيْرَ
التَّمْهِيدِ وَكَانَتْ وَفَاتِهِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ وَأَرْبَعِمِائَةَ .

○ وَأَفْرَدَ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ الصَّلَاحِ الْمَتَوَفَى سَنَةَ ثَلَاثٍ
وَأَرْبَعِينَ وَسِتِّمِائَةَ جُزْءًا خَاصًّا لِوَصْلِ تِلْكَ الْبَلَاغَاتِ الْأَرْبَعَةَ .

○ وَصَنَّفَ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْبَيْهَقِيُّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ

ثمان وخمسين وأربعمئة كتاب « معرفة الشُّنن والآثار التي احتجَّ بها الشَّافعي » وهو في أربع مجلِّدات وَصَلَ فِيهِ كُلُّ مَا احتجَّ به الشَّافعي في كُتُبِهِ مِنَ الشُّنن والآثار .

○ وَصَنَّفَ القُضَاعِي أيضاً مُسندَ الأحاديث التي ذكرها في كتابه « الشُّهاب في الأمثال والمواعظ والآداب » وهو المعروف بـ « مُسند الشُّهاب » وكانت وفاته سنة أربع وخمسين وأربعمئة لكنَّهُ ليس مِنْ تصنيفه بل مِنْ تَخْرِيجِ بَعْضِ أَصْحَابِهِ لَهُ .

ولما كان هؤلاء هُمُ أَوَّلُ مَنْ تصدَّى للتَّخْرِيجِ وَزَمَانُهُمْ هُوَ زَمَنُ ظُهُورِهِ فيكونُ ابتداءُوه في أواخرِ القرنِ الثالثِ أو أوائلِ الرَّابِعِ الذي هُوَ تاريخُ وُجُودِ أَبِي عمرِ ابنِ الجَبَّابِ الأندلسيِّ ثمَّ تَلَاهُ مِنَ المذُكُورين .

○ وإذا كان كتاب « الأموال » لحميد بن زنجويه مستخرجاً حقيقةً عَلَى كتاب « الأموال » لأبي عبيد ، فهو أَوَّلُ تصنيفِ عَلَى الإِطْلَاقِ فِي هَذَا المَوْضُوعِ لِأَنَّهُ قديمُ الوفاةِ ، توفي سنة إحدى وخمسين ومائتين إِلَّا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ عَنْهُ : هُوَ كالمُستخرجِ وَلَمْ يُصَرِّحُوا بِأَنَّهُ مُستخرجٌ حقيقةً ، فَلِذَلِكَ لَمْ أَجْزِمْ بِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَلْفَ فِي هَذَا المَوْضُوعِ .

ولما كان هؤلاء مُتَقَدِّمينَ مَوْجُودِينَ فِي زَمَنِ الإِسْنَادِ والإِخْرَاجِ جَاءَتْ مُصَنَّفَاتُهُمْ جَامِعَةً بَيْنَ التَّخْرِيجِ والإِخْرَاجِ .

- فَمِنْ حَيْثُ أَنَّهَا مُسْنَدَةٌ كَانَتْ أَصُولاً يُعْزَى إِلَيْهَا وَيُخْرَجُ مِنْهَا .
- وَمِنْ حَيْثُ أَنَّ أَصْحَابَهَا قَصَدُوا وَصَلَ مَا فِي مُصَنَّفَاتِ غَيْرِهِمْ .

مِنَ الْمَرَايِيلِ وَالْمُعَلَّقَاتِ كَانَتْ كَالْتَّخَارِيغِ لِتِلْكَ الْمُصَنَّفَاتِ .

□ ثُمَّ لَمَّا بَعُدَ الزَّمَانُ ، وَطَالَتِ الْأَسَانِيدُ صَارَ الْمُتَأَخَّرُونَ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ يَكْتَفُونَ بِإِيرَادِ الْأَحَادِيثِ مُعَلَّقَةً بِدُونِ إِسْنَادٍ ، وَلَا سِيَّمَا مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالصُّوفِيَةِ الَّذِينَ لَاعْنَايَةَ لَهُمْ بِالرَّوَايَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ كَانُوا عَلَى قِسْمَيْنِ :

(أ) قِسْمَ الْمَحْدَثِينَ أَوْ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ غَيْرِهِمْ : فَهَؤُلَاءِ يُورِدُونَ الْأَحَادِيثَ مُعَلَّقَةً وَلَكِنَّهُمْ يَغْزُونَهَا إِلَى الْأُصُولِ إِمَّا مَعَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا تَضَحِيحاً وَتَضْعِيفاً أَوْ عَزَواً مُطْلَقاً .

(ب) وَقِسْمَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ عِلْمٌ بِالْحَدِيثِ وَلَا اعْتِنَاءٌ بِتَحْقِيقِهِ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَالصُّوفِيَةِ وَغَيْرِهِمْ ، فَهَؤُلَاءِ يُورِدُونَ الْأَحَادِيثَ مُحْتَجِّينَ بِهَا مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ إِلَى مُخْرَجٍ وَلَا نِسْبَةٍ إِلَى مُصَدِّرٍ .

فَحَصَلَ التَّوَقُّفُ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهَا وَالْإِعْتِمَادُ عَلَيْهَا فَتَصَدَّى كَثِيرٌ مِنَ الْحَفَاطِ وَالْمُحَدِّثِينَ لِبَعْضِ الْمَشْهُورِ وَالْمُتَدَاوِلِ مِنْ تِلْكَ الْمُصَنَّفَاتِ فَخَرَّجُوا أَحَادِيثَهَا .

وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِسْنَادِ فَأَسْنَدَهَا جَمِيعَهَا أَوْ أَسْنَدَ الْبَعْضَ وَعَزَا إِلَى غَيْرِهِ الْبَعْضَ : وَهُمْ أَهْلُ الْقُرْنِ السَّادِسِ :

○ فَخَرَّجَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ الْمُقَدَّسِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ سَبْعٍ وَخَمْسِمِائَةٍ « أَحَادِيثَ الشُّهَابِ » لِلْقُضَاعِيِّ وَأَسْنَدَ الْكَثِيرَ مِنْهَا .

○ وَخَرَّجَ الْحَافِظُ أَبُو مَنْصُورِ شَهْرَدَارُ بْنُ شَيْرَوِيهِ الدَّيْلَمِيُّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ « أَحَادِيثَ كِتَابِ الْفِرْدَوْسِ » لَوَالِدِهِ الَّذِي صَنَّفَهُ عَلَى مَنَاجِ « الشُّهَابِ لِلْقُضَاعِيِّ » مُرْتَباً عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ وَذَكَرَ

فيه نحو عشرة آلاف حديث غالبها موضوع ومُنكر أو لا أصل له ممَّا عَجَزَ وَلَدَهُ عن تخريجه وإسناده وسَمَّاهُ « مُسْنَدُ الْفَزْدَوْسِ » وهو في أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ .

○ واختصره الحافظ فحذف الأحاديث المعروفة في الأُصُولِ المُشْهُورَةِ كَمُسْنَدِ أَحْمَدَ وَالسُّنَّةِ وَمَعَاجِمِ الطَّبْرَانِيِّ وَمُسْنَدِ أَبِي يَعْلَى وَالبَزَّارِ وَأَمْثَالِهَا وترك ما أسنده الدَّيْلَمِيُّ مِنَ الأَجْزَاءِ وَالكُتُبِ الغريبةِ مع حَذْفِ إِسْنَادِ الدَّيْلَمِيِّ إِلَيْهِمْ وإيراد الأحاديث بأسانيدهم ، وسَمَّاهُ « زَهْرُ الْفَزْدَوْسِ » وهو في ثلاثة مُجَلَّدَاتٍ .

○ واختصره اختصاراً آخرَ عَلَيَّ طَرِيقَةَ الأَطْرَافِ سَمَّاهُ « تَشْدِيدُ القَوْسِ » وهو في مُجَلَّدٍ ، وَأَوَّلُهُمَا عِنْدِي وَالثَّانِي رَأَيْتَهُ فِي مَكْتَبَةِ الأَزْهَرِ .

○ وَخَرَّجَ الحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الحَازِمِيُّ المِتَوَفِّي سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَخَمْسِمِائَةَ أَحَادِيثَ المَهْدَبِ فِي الفِئَةِ الشَّافِعِيَّةِ لِأَبِي إِسْحَاقَ الشِّيرَازِيِّ .

□ وَمِنْ أَهْلِ القَرْنِ الثَّامِنِ وَهُوَ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ التَّخْرِيجُ بِكَثْرَةٍ :

○ خَرَّجَ وَلِيُّ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الخَطِيبُ التَّبْرِيزِيُّ أَحَادِيثَ « مَصَابِيحِ السُّنَّةِ » لِلْبَغَوِيِّ وَزَادَ فِيهِ زِيَادَاتٌ فِي فَضْلِ يَشْتَدُّرُكِهِ عَقِبَ فَضُولِ الأَصْلِ فِي كُلِّ بَابٍ وَسَمَّاهُ « مَشْكَاتُ المَصَابِيحِ » وَفَرَّغَ مِنْهُ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ وَسَبْعِمِائَةَ .

○ وَخَرَّجَ : « أَحَادِيثَ المَهْدَبِ » أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ المَنَعِمِ المَنْفِلُوطِيُّ المَعْرُوفُ بِابْنِ مَعِينِ المِتَوَفِّي سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ

وسبعمائة وسمّاه « الطراز المذهب في الكلام على أحاديث المذهب » .

○ وخرّج أحاديث « مُختصر ابن الحاجب » الأضلي الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي المتوفى سنة أربع وأربعين وسبعمائة .

○ وخرّج : أحاديث « شرح الوجيز » للرافعي الحافظ شهاب الدين أبو الحسين حمد بن أيك بن عبد الله الحسامي الدميّاطي المتوفى سنة تسع وأربعين وسبعمائة .

○ وخرّج : أحاديث « الهداية » للمرغّتاني في الفقه الحنفي الحافظ علاء الدين محمد بن عثمان المارديني الحنفي المعروف بابن التركماني المتوفى سنة خمس وسبعمائة وسمّاه « الكفاية في معرفة أحاديث الهداية » .

○ وخرّج أحاديثها أيضاً الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيّلي الحنفي المتوفى سنة اثنتين وستين وسبعمائة وهو مطبوع مرّتين إحداهما بالهند والأخرى بمصر في أربعة مجلّدات .

○ واختصره الحافظ وسمّاه « الدرّاية » وهو مطبوع بالهند مرّتين أو ثلاثاً .

○ وخرّج الزيّلي أيضاً أحاديث « الكشاف » للزمخشري في مجلّدين ، وهو وتخرّجه لأحاديث الهداية من أنفس التّخاريج ، واختصر هذا أيضاً الحافظ وسمّاه « الكافي الشاف » وقد طبع أخيراً مع الكشاف ، ولم يؤلّف الزيّلي المذكور غير هذين الكتّابين

وَمَاضِرَةٌ ذَلِكَ مَعَ مَا أَتَى بِهِ مِنَ التَّوَشُّعِ وَالِإِثْقَانِ فِي هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ
فَقَدْ قَرَأْنَاهُمَا مَرَارًا وَانْتَفَعْنَا بِهِمَا كَثِيرًا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

○ وَخَرَّجَ : « أَحَادِيثُ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ » لِلرَّافِعِيِّ الْحَافِظِ عَزَّ الدِّينِ
عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ بَدْرِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَمَاعَةَ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ
سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَسَبْعِمِائَةَ .

○ وَخَرَّجَ : « أَحَادِيثُ مِنْهَاجِ الْبَيْضَاوِيِّ فِي الْأُصُولِ » تَاجِ الدِّينِ
عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ تَقِيِّ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَافِيِّ الشُّبْكِيِّ الْمَتَوَفَّى
سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةَ .

○ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَ « مُخْتَصِرِ ابْنِ الْحَاجِبِ » فِي الْأُصُولِ الْحَافِظِ
أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرِو بْنِ كَثِيرِ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ
وَسَبْعِمِائَةَ .

○ وَخَرَّجَ أَيْضًا : « أَدْلَةُ التَّنْبِيهِ » لِأَبِي إِسْحَاقَ الشُّيرَازِيِّ .

○ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَ « الْهَدَايَةِ » الْحَافِظِ مُخَيِّبِ الدِّينِ عَبْدِ الْقَادِرِ
ابْنَ مُحَمَّدِ الْقُرْشِيِّ الْحَنْفِيِّ الْمَتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَسَبْعِمِائَةَ
وَسَمَّاهُ « الْعِنَايَةُ » .

○ وَخَرَجَ أَيْضًا أَحَادِيثَ « شَرْحِ مُخْتَصِرِ الْقَدَوْرِيِّ » فِي الْفِقْهِ
الْحَنْفِيِّ الْمَسْمُومِ « خِلَاصَةُ الدَّلَائِلِ » لِحَسَامِ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ
الرَّازِيَّ وَسَمَّاهُ « الطَّرِيقَ وَالْوَسَائِلَ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ خِلَاصَةِ
الدَّلَائِلِ » فِي مُجَلَّدٍ كَبِيرٍ .

○ وَخَرَّجَ أَحَادِيثَ « الشَّرْحِ الْكَبِيرِ » لِلرَّافِعِيِّ الْعَلَّامَةِ بَدْرِ الدِّينِ
مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَهَادِرِ التُّرْكِيِّ الْأَصْلِيِّ ثُمَّ الْمِصْرِيِّ الشَّافِعِيِّ

المعروف بالزركشى المتوفى سنة أربع وتسعين وسبعمائة .
○ وخرَّج أيضاً أحاديث « المنهاج والمختصر » الأضلين وسمَّاهُ
«المُعْتَبَر فِي تَخْرِيج أَحَادِيث الْمَنْهَاجِ وَالْمَخْتَصَرِ» .

□ وَمِنْ أَهْلِ الْقُرْنِ التَّاسِعِ :

○ خرَّج « أحاديث المصايح » صدر الدين أبو المعالي محمد بن
إبراهيم بن إسحاق المناوي المتوفى غريقاً في الفرات سنة ثلاث وثمانمائة
○ وخرَّج أحاديث « الشرح الكبير » للرافعي الحافظ سراج الدين
عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الأندلسي الأضل ثم المصري
الشافعي المعروف بابن الملقن المتوفى سنة أربع وثمانمائة وسمَّاهُ «البدر
المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» توسَّع
فيه غايةً ، وأتى بالعجب العُجاب وهو في ستة مجلدات وتُوجد
بعض نسخه في سبعة ، ثم اختصره في أربعة مجلدات وسمَّاهُ
«خُلَاصَةُ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ» ثم اختصر هذا المُختصر وسمَّاهُ « مُنْتَقَى
خُلَاصَةِ الْبَدْرِ الْمُنِيرِ » .

○ واختصره أيضاً الحافظ وسمَّاهُ « التَّلْخِيسُ الْحَبِيرُ » وهو
مطبوع بالهند في مُجلد كبير .

○ وخرَّج ابن الملقن أيضاً : أحاديث « المهذب » لأبي إسحاق
الشَّيرَازِي .

○ وخرَّج أيضاً : أحاديث « الوسيط » للغزالي وسمَّاهُ « تَذَكْرَةُ
الْأَخْيَارِ بِتَخْرِيجِ مَا فِي الْوَسِيطِ مِنَ الْأَخْبَارِ » .

○ وخرَّج أيضاً : أحاديث « مُخْتَصَرُ ابْنِ الْحَاجِبِ » فِي الْأُصُولِ

○ وخرَّج أيضاً : أحاديث « منهاج البيضاوي في الأصول »
وسمَّاهُ : « نُحْفَةُ الْمُحْتَاجِ » .

○ وخرَّج أحاديث « الإحياء » للغزالي الحافظ زين الدين أبو
الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة ست وثمانمائة
وسمَّاهُ « إخبار الأحياء بأخبار الإحياء » في أربع مجلِّدات فرغ منه سنة
إحدى وخمسين وسبعمائة ويبيِّض منه نحو خمسة وأربعين كراساً
وَصَلَ فِيهَا إِلَى أَوَاخِرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ اخْتَصَرَهُ فِي آخِرِ سَمَّاهُ « الْمُغْنِي عَنْ
حَمْلِ الْأَسْفَارِ فِي الْأَسْفَارِ بِتَخْرِيجِ مَا فِي الْإِحْيَاءِ مِنَ الْأَخْبَارِ » وَهُوَ
الْمُتَدَاوِلُ الْمَطْبُوعُ مَعَ الْإِحْيَاءِ وَاشْتَهَرَ فِي حَيَاتِهِ وَسَارَتْ بِهِ الرُّكْبَانُ
إِلَى الْأَنْدَلُسِ وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا مِنَ الْبُلْدَانِ فَسَبَبَ ذَلِكَ تَبَاطُأً عَنْ
تَبْيِضِ الْأَصْلِ ، وَشَرَعَ فِي قَبْلِهِ فِي تَخْرِيجِ وَسَطِ سَمَّاهُ : « الْكَشْفُ
الْمُبِينُ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ » وَلَمْ يُتَمِّمْهُ .

○ وخرَّج أيضاً الأحاديث التي يذكر صحابته فقط الترمذي في
الأبواب وسمَّاهُ : « اللَّبَابُ عَلَى قَوْلِ التِّرْمِذِيِّ وَفِي الْبَابِ » .

○ وخرَّج أيضاً : أحاديث « المنهاج » للبيضاوي في الأصول .

○ وخرَّج : أحاديث « الشَّرح الكبير » للرَّافعي الحافظ شهاب
الدين أحمد بن إسماعيل بن خليفة الحُسَيْنِي المتوفى سنة خمس
عشرة وثمانمائة وسمَّاهُ : « شَافِي الْعِيِّ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الرَّافِعِيِّ »

○ وخرَّج أحاديثه أيضاً : عزَّ الدين محمد بن شرف الدين أبي
بكر بن عزَّ الدين عبد العزيز بن جماعة المتوفى سنة تسع عشرة
وثمانمائة وهو مُفِيدُ عِزِّ الدِّينِ السَّابِقِ مِنَ الْمَخْرُجِينَ لَهُ أَيْضاً .

○ وخرَّجَ أحاديث « مُختصر ابن الحاجب » الأصلي الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة ويُعدُّ مِنْ أمتع تَخاريجه وأحسنها .

○ وخرَّجَ أيضاً أحاديث « المصايح والمشكاة » وسمَّاه « هداية الرِّوَاة بتخريج أحاديث المصايح والمشكاة » .

○ وخرَّجَ أيضاً تعاليق البخاري بأسانيده هو فجاء كتاباً حافلاً في أربعة مجلِّدات سمَّاهَا « تغليق التَّغليق » ثمَّ اختصره بلا إسناد في آخر سمَّاهُ « التَّشويق إلى وصل المبهم من التعليق » وآخر خصَّه بمالم يوصله البخاري في مَوْضع آخر مِنْ صحيحه سمَّاهُ « التَّوفيق » وذكره في مُقدِّمة فتح الباري .

○ وخرج أحاديث « تفسير أبي الليث السمرقندي » المُحدِّث زين الدِّين قاسم بن قطلوبغا المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة .

○ وخرَّجَ أيضاً أحاديث « الشُّفا » للقاضي عياض .

○ وخرَّجَ أيضاً أحاديث « الإختيار شرح المُختار » في الفقه الحنفي لمجد الدِّين عبد الله بن محمود بن مودود المؤصلي .

○ وخرَّجَ أيضاً أحاديث « عوارف المَعَارِف للشَّهروزي »

○ وخرَّجَ أيضاً ما أغفله الحافظ العراقي مِنْ أحاديث الإحياء وسمَّاهُ « تُحفة الأحياء بما فات مِنْ تخاريج الإحياء » .

□ وَمِنْ أَهْلِ الْقُرْنِ الْعَاشِرِ :

○ خرَّجَ أحاديث « العُنْيَة » للقطب الجيلاني الحافظ شمس الدِّين

أبو الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة اثنتين
وتسعمائة وسمّاه « البغية بتخرّيج أحاديث الغنية » .

○ وخرّج أحاديث « الشفاء » الحافظ جلال الدين عبد الرحمن
ابن أبي بكر الشيوطي المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة وسمّاه
« مناهل الصفا » وهو مطبوع مع الشفا .

○ وخرّج أيضاً : أحاديث « شرح التفتازاني على العقائد النسفية »
وهو صغير جداً .

○ وخرّج أيضاً أحاديث : « صحاح الجوهري » في اللغة وسمّاه :
« فلق الإصباح » .

○ واختصر « تخرّيج أحاديث الشرح الكبير » للحافظ المسمّى
بـ « التلخيص الحبير » وسمّاه « نشر العبير » .

□ ومن أهل القرن الحادي عشر :

○ خرّج أحاديث : « شرح العقائد النسفية » علي بن سلطان
القاري الهروي نزيل مكة المتوفى بها سنة أربع عشرة وألف .

○ وخرّج أحاديث : « تفسير البيضاوي » عبد الرؤوف بن تاج
العارفين بن علي زين العابدين المناوي المتوفى سنة إحدى أو اثنتين
وثلاثين وألف .

○ وخرّج أيضاً أحاديث : « الشهاب » للفضاعي بعد أن ربّه
على حروف المعجم وسمّاه « إشعاف الطلاب » وهو عديم الفائدة
بل لا يساوي النظر فيه ، لأنّه ذكر المخرّجين بالرّموز على طريقة

الجامع الصغير وأكثر ما رمز بحرف الضاد لصاحب مُسند الأُصل
القُضاعي بل لم يرمز لغيره إلا نادراً فلم يأت بفائدة أصلاً .

○ وخرَّج أحاديث « شرح الرَّحمتي على الكافية » العلامة
الأديب عبد القادر بن عمر البغدادي نزيل القاهرة ، والمتوفى بها
سنة ثلاث وتسعين وألف .

□ ومن أهل القرن الثاني عشر :

○ خرَّج أحاديث « تفسير البيضاوي » محمد بن همام زاده بن
حسن همام زاده الحنفي المتوفى سنة خمس وسبعين ومائة وألف .

○ وخرَّج أيضاً أحاديث « خاتمة سفر السعادة » للمجد الفيروز
بادي مع الكلام عليها .

○ وخرَّج أحاديث « الشفا » للقاضي عياض المحدث أبو العلاء
إدريس بن محمد العراقي الحسيني الفاسي المتوفى سنة أربع وثمانين
ومائة وألف وسمَّاه : « موارد أهل السداد والوفا بتكميل مناهل
الصفا في تخريج أحاديث الشفا » .

○ وخرَّج أيضاً « أحاديث الشهاب » للقضاعي .

○ وخرَّج « أحاديث النصيحة الكافية » للشيخ زروق أبو الحسن
علي بن أحمد الحرّيشي الفاسي المتوفى بالمدينة سنة ثلاث وأربعين
ومائة وألف ، وهو قليل الفائدة .

□ ومن أهل القرن الرابع عشر :

○ خرَّج أحاديث « كشف الغمّة » للعارف الشعراني مُجيزنا

المُسْنِدُ الرَّاوية عبد السَّار بن عبد الوهَّاب الصديقي الهندي نزيل
مكة المتوفى بعد سنة أربع وخمسين وثلاثمائة وألف وهو في ثلاثة
مجلِّدات .

○ وخرَّج جامع هذا الكتاب أحاديث « الشَّهاب » للقضاعي
بتخريجين أوَّلهما « مُنية الطُّلاب » في مُجلِّد كبير والثاني « فتح
الوهَّاب » في مُجلِّدين .

○ وخرَّج أيضاً « أحاديث التُّحفة المرضيَّة » وسَمَّاه « نيل الزُّلْفة
بتخريج أحاديث التُّحفة » .

○ وخرَّج أيضاً أحاديث « عوارف المعارف » للشَّهروردي سَمَّاه
«عَوَاطف اللُّطائف» .

○ وخرَّج أيضاً أحاديث « بداية المُجتهد » لابن رُشد كمل منه
مجلِّداً إلى كتاب « العيدين » أعان الله على إكماله .

○ وخرَّج « أحاديث المنهاج » للبيضاوي في الأُصول شقيقنا أبو
المجد عبد الله بن الصِّدِّيق وسَمَّاه « الإبتهاج » وهو أوسع وأقنع
من تخريج الرُّزكشي .



□ فصل □

وقد يُخرِّجون أحاديث ذكرت معزوة أو مُسندة في مُصنّفات أصحابها تكميلاً للفائدة وتوسّعا في التّخريج مع فوائد أخرى وهي على قسمين :

القسم الأول : ما ذكرت فيه الأحاديث مُسندة وتخرّجها على نوعين :

□ النوع الأول أن يكون التّخريج بأسانيد المُخرِّج نفسه :

وهذا هو الإستخراج السّابق تعريفه وذكّره الفوائد الحاملة عليه ، وأكثر ما وضعوه على الصحيحين والقليل منه على غيرهما ، وهذا النوع هو أوّل ما وضع من التّخريج كما يظهر من تاريخ أصحابه اللّذين أذكّروهم مُرتبين على الأقدم فالأقدم .

أيضاً فمن أهل المائة الثالثة : حميد بن زنجويه أبو أحمد الأزدي النّسائي المتوفى سنة إحدى وخمسين ومائتين فإنّه ألف كتاب «الأموال» قال الحافظ في المجمع المؤسس : « وهو كالمستخرج على كتاب الأموال لأبي عبيد وقد شاركه في بعض شيوخه وزاد عليه زيادات » .

○ و « المُستخرج على صحيح مُسلم » للحافظ أبي بكر محمد ابن محمد بن رجاء الأسفرايني المتوفى سنة ست وثمانين ومائتين قال الذهبي : « صنّف الصّحيح وخرّجه على كتاب مُسلم » .

○ و « المُستخرج على صحيح مُسلم » للحافظ أبي الفضل أحمد ابن سلمة النّيسابوري البزار المُعدّل ، وكان رفيق مُسلم في بعض

رُحِّلَهُ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ سِتِّ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ كَالَّذِي قَبْلَهُ ، فَهَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةُ هُمْ مَنْ وَقَفْتُ عَلَيَّ أَنَّهُمْ اسْتُخْرِجُوا فِي الْمِائَةِ الثَّلَاثَةِ .

□ وَأَمَّا الْمِائَةُ الرَّابِعَةُ : فَهِيَ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا الْإِسْتِخْرَاجُ بِكَثْرَةِ عَلَيَّ أَنَّ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِهَا تَوَفُّوا فِي أَوَائِلِهَا مِمَّا قَدْ يَكُونُ وَقَعَ مِنْهُمْ الْإِسْتِخْرَاجُ فِي أَوَاخِرِ الْمِائَةِ الثَّلَاثَةِ فَمِمَّا أَلْفٌ مِنْ أَهْلِهَا فِي ذَلِكَ :

○ « الْمُسْتُخْرَجُ عَلَيَّ صَاحِبُ مُسْلِمٍ » لِلْحَافِظِ الزَّاهِدِ الْقُدْوَةِ أَبِي جَعْفَرِ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ النَّيْسَابُورِيِّ الْحِيرِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ إِخْدَى عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةَ لَكِنِ عَبَّرَ الدَّهَبِيُّ عَنْ هَذَا بِقَوْلِهِ : « وَصَنَّفَ الصَّحِيحَ عَلَيَّ شَرْطُ مُسْلِمٍ » فَيَحْتَمِلُ قَوْلُهُ هَذَا أَنْ يَكُونَ مُسْتُخْرَجًا وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُصَنَّفًا مُسْتَقِلًّا تَبَعَ فِي رَجَالِهِ شَرْطُ مُسْلِمٍ .

○ و « الْمُسْتُخْرَجُ عَلَيَّ جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ » لِلْحَافِظِ أَبِي عَلِيٍّ الْحَسَنِ بْنِ عَرَبِيِّ نَصَرَ الطُّوسِيَّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةَ .

○ و « الْمُسْتُخْرَجُ عَلَيَّ صَاحِبُ مُسْلِمٍ » لِلْحَافِظِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدِ ابْنِ إِسْحَاقَ السَّرَاجِ النَّيْسَابُورِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةَ .

○ و « الْمُسْتُخْرَجُ عَلَيَّ صَاحِبُ مُسْلِمٍ » لِأَبِي عَوَانَةَ يَعْقُوبَ بْنِ إِسْحَاقَ الْأَسْفَرَايِنِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةَ وَثَلَاثِمِائَةَ وَفِيهِ زِيَادَاتٌ عَلَيَّ الْأَصْلِ ، وَقَدْ طُبِعَ مِنْهُ مُجَلَّدٌ .

○ و « الْمُسْتُخْرَجُ عَلَيَّ صَاحِبُ مُسْلِمٍ » لِأَبِي عِمْرَانَ مُوسَى بْنِ الْعَبَّاسِ الْجَوِينِيِّ الْحَافِظِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثَ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ .

○ و « الْمُسْتُخْرَجُ عَلَيَّ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ » لِلْحَافِظِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَبِي أَيُّمْنَ الْقُرْطُبِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةَ .

○ و « المُستخرج عَلَيَّ صحيح البخاري » للحافظ أبي العباس أحمد بن سعيد بن عقدة المتوفى سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة .

○ و « المُستخرج عَلَيَّ صحيح مُسلم » للحافظ أبي محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم الطوسي البلاذري الواعظ المتوفى شهيداً بالكابران سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة وهو البلاذري الصغير ، وأمّا البلاذري الكبير فهو صاحب التاريخ والفتوح من أقران أبي داود .

○ و « المُستخرج عَلَيَّ سنن أبي داود » للحافظ أبي محمد قاسم ابن اصبع القرظبي المتوفى سنة أربعين وثلاثمائة ، وكان رحل من الأندلس هو ومحمد بن عبد الملك بن أيمن فوصلا إلى العراق سنة ست وسبعين فوجدا أبا داود قد توفى قبل وصولهما بعام سنة خمس وسبعين فلمّا فاتهما عمِل كُلّ واحد منهما مُستخرجاً عَلَيَّ سُنَّهِ ، قال أبو علي الغساني : « وهما مُصنّفان جليلان » .

○ و « المُستخرج عَلَيَّ صحيح مُسلم » له أيضاً .

○ و « المُستخرج عَلَيَّ الصّحيحين » للحافظ الكبير أبي عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري المعروف بابن الأخرم المتوفى سنة أربع وأربعين وثلاثمائة .

○ و « المُستخرج عَلَيَّ صحيح مُسلم » للحافظ الزاهد أبي الوليد حسان بن محمد بن أحمد القزويني الأموي النيسابوري المتوفى سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ، وكان أولاً شرع في الإِستخراج عَلَيَّ البخاري فسأله أبوه : أيّ كتاب تجمّع ؟ قال : أخرج عَلَيَّ كتاب

البخاري فقال له : « عليك بكتاب مُسلم فإنه أكثر بركة فإنَّ البخاري كان ينسب إلى اللَّفظ » قال الذَّهبي : « ومُسلم أيضاً مَنْسُوب إلى اللَّفظ والمسألة مُشكَّلة » قُلْتُ عَلَيَّ مِثْلُ الذَّهبي فَقَط .

○ و « المُستخرج عَلَيَّ صحيح مُسلم » للحافظ أبي النَّضر محمد بن محمد بن يوسف الطُّوسي شيخ الشافعيَّة المتوفى سنة أربعم وأربعين وثلاثمائة .

○ و « المُستخرج عَلَيَّ صحيح مُسلم » للحافظ أبي سعيد أحمد ابن محمَّد بن الحافظ أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري النَّيسابوري المتوفى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة .

○ و « المُستخرج عَلَيَّ صحيح ابن خزيمة » للحافظ أبي الحسن محمد بن الحسن بن الحسين النَّيسابوري التاجر المتوفى سنة خمس وخمسين وثلاثمائة .

○ و « المُستخرج عَلَيَّ مُختصر المزي » للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني صاحب « الكامل في الضُّعفاء » المتوفى سنة خمس وستين وثلاثمائة وسماه « الإنتصار » .

○ و « المُستخرج على صحيح البخاري » للحافظ أبي عليِّ الحسين ابن محمد بن أحمد المأسرَجسي المتوفى سنة خمس وستين وثلاثمائة .

○ و « المُستخرج عَلَيَّ صحيح مُسلم » له أيضاً .

○ و « المُستخرج عَلَيَّ صحيح البخاري » للحافظ أبي بكر أحمد ابن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيليِّ الجرجاني المتوفى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة .

○ و « المستخرج على صحيح مسلم » لأبي عبد الله الحسين بن أحمد الشماخي الهروي الصَّفار المتوفى سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة ، قال الحاكم « كذاب لا يشتغل به » وقال البرقاني : « عندي عنه رزمة ولا أُخْرَج عنه في الصَّحيح حرفاً واحداً » .

○ و « المستخرج على صحيح البخاري » للحافظ أبي أحمد محمد بن أحمد بن الحسين الغَطْرِيْفِي الجرجاني المتوفى سنة سبع وسبعين وثلاثمائة .

○ و « المُستخرج على صحيح مُسلم » للحافظ الرئيس أبي عبد الله محمد بن العباس بن أحمد بن أبي ذهل الضبي الهروي المتوفى سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة ، وقيل : إنَّ له مُستخرجاً على صحيح البخاري أيضاً وهو الذي اقتصر عليه شيخنا في « الرسالة المُستطرفة » ، والمعروف المشهور مُستخرجه على مُسلم .

○ و « المستخرج على صحيح البخاري » للحافظ الكبير أبي أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحاكم النَّيسابُوري شيخ الحاكم أبي عبد الله المتوفى سنة ثمان وسبعين وثلاثمائة .

○ و « المستخرج على صحيح مُسلم » له أيضاً .

○ و « المستخرج على سنن الترمذي » له أيضاً .

○ و « المستخرج على مُختصر المزني » له أيضاً .

○ و « المستخرج على صحيح مسلم » للحافظ أبي بكر محمد ابن عبدالله الجوزقي المتوفى سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة .

□ وَمِنْ أَهْلِ الْمِائَةِ الْخَامِسَةِ :

○ « الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » لِأَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى بْنِ مَزْدَوِيهِ الْأَضْبَهَانِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ سِتِّ عَشْرَةَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

○ و « الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ » لِلْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ غَالِبِ الْبِرْزِقَانِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

○ و « الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ » لِلْحَافِظِ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَنْجَوِيهِ الْأَضْبَهَانِيِّ الْيَزْدِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

○ و « الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ » لَهُ أَيْضًا .

○ و « الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ » لَهُ أَيْضًا .

○ و « الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » لِلْحَافِظِ الْكَبِيرِ أَبِي نَعِيمٍ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَضْبَهَانِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

○ و « الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمَ » لَهُ أَيْضًا .

○ و « الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى عِلْمِ الْحَدِيثِ لِلْحَاكِمِ » لَهُ أَيْضًا .

○ و « الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ » لِأَبِي ذَرِّ عَبْدِ بْنِ أَحْمَدَ الْهَرَوِيِّ الْمَالِكِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

○ و « الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ » لِلْحَافِظِ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ ابْنِ مُحَمَّدٍ الْخَلَّالِ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ تِسْعٍ وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ .

○ و « الْمُسْتَخْرَجُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ » لِلْحَافِظِ أَبِي مُسْلِمَ عَمْرِ بْنِ

على بن أحمد بن مسلم الليثي البخاري المتوفى سنة ست وستين وأربعمائة وسمّاه « مُسْنَدُ الصَّحِيحِينَ » .

○ و « المُسْتَخْرَجُ عَلَى الصَّحِيحِينَ » للحافظ أبي مشعود سليمان ابن إبراهيم بن محمد بن سليمان المَلَيْحِي الأصبهاني المتوفى سنة ست وثمانين وأربعمائة .

□ وَمِنْ أَهْلِ الْمِائَةِ التَّاسِعَةِ :

○ كان الحافظ العراقي المتوفى سنة ست وثمانمائة شرع يشتخرج عَلَى مُسْتَدْرِكِ الْحَاكِمِ بِطَرِيقِ الْإِمْلَاءِ فَكُتِبَ مِنْهُ إِلَى أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ قَرِيباً مِنْ مَجْلَدِ ضَمْنِهِ ثَلَاثُمِائَةَ مَجْلَسٍ وَمَجْلَسٍ مِنْ أَمَالِيهِ وَذَلِكَ مِنْ السَّادِسِ عَشْرَ بَعْدَ الْمِائَةِ إِلَى السَّادِسِ عَشْرَ بَعْدَ الْأَرْبَعِمِائَةِ إِلَّا الثَّامِنَ بَعْدَ الْأَرْبَعِمِائَةِ فَإِنَّهُ كَانَ أَمْلَاهُ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِغَلَاءِ السُّعْرِ وَتَغْيِيرِ السَّكَّةِ مِمَّا كَانَ حَدَثَ وَذَلِكَ فِي شَهْرِ رَبِيعِ الثَّانِيِ سَنَةِ خَمْسٍ وَثَمَانِمِائَةٍ فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الْإِسْتِخْرَاجِ عَلَى الْمُسْتَدْرِكِ ، وَتَوَفَّى قَبْلَ إِكْمَالِهِ .

□ وَمِنْ أَهْلِ الْمِائَةِ الرَّابِعَةِ عَشْرَةَ :

« المُسْتَخْرَجُ عَلَى مُسْنَدِ الشَّهَابِ » لِحَاكِمِ هَذَا الْكِتَابِ سَمِيئُهُ : «الإشهاب» وهو في مجلدين ضخمين قدر المسند أربع مرّات أو خمسة بل أكثر ، ولم أذكر فيه الأحاديث بأسانيد أطولها بل اكتفيت بأسانيد المخرّجين إلا أنني أوردتها عَلَى طَرِيقَةِ الْإِسْتِخْرَاجِ فِي الْإِجْتِمَاعِ مَعَ الْقَضَاعِيِّ تَارَةً فِي شَيْخِهِ وَتَارَةً فِي مَنْ فَوْقَهُ ثُمَّ رَتَّبْتُ أَحَادِيثَهُ عَلَى حُرُوفِ الْمُعْجَمِ وَجَعَلْتُهَا فَهْرَسَاءَ لَهُ فِي الْآخِرِ بَعْدَ أَنْ وَضَعْتُ جَنْبَ أَحَادِيثِهِ أَرْقَاماً مُسَلَّسَةً فَمَنْ أَرَادَ حَدِيثاً نَظَرَ فِي الْفَهْرَسْتِ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى رَقْمِ الْحَدِيثِ .

○ و « المستخرج على شمائل الترمذى » لنا أيضاً في مُجلّد على الطريقة التي سلكتها في الذي قبله .

□ النوع الثّانى : أن يكون بالعزو إلى الأصول دون ذكر أسانيد المُخرَج نفسه إرادةً لبيان مَنْ وافق صاحب الكتاب على إخراج أحاديثه مِنْ أصحاب الأصول المشهورة مع أنّه نفسه أَصْل مُسند :

○ كتخريج أحاديث « شرح معاني الآثار » للطحاوي للحافظ مُحبي الدّين عبد القادر بن محمد القرشي الحنفيّ المتوفى سنة خَمْس وسبعين وسبعمائة وسَمّاه « الحاوى في بيان آثار الطّحاوي » .

○ وتخرّيج أحاديث « الأربعين في التّصوّف » لأبي عبد الرحمن السّلمى للحافظ السّخاوي المتوفى سنة اثنتين وتسعمائة .

○ وتخرّيج أحاديث « الأربعين في الولاية العادلين » لأبي نعيم الأصبهاني للحافظ السّخاوي أيضاً .

○ وتخرّيج أحاديث « مُسند أبي حنيفة » رواية الحصكفى لأبي الفيض محمد مرتضى الزبيدى المتوفى سنة خَمْس ومائتين وألف .

○ وتخرّيج أحاديث « الأربعين المسلسلة بالأشرف » لجامع هذا الكتاب وسَمّيته « الإشراف على طرق الأربعين المسلسلة بالأشرف » .

القسم الثّاني : الكُتب التي لا يذكر فيها الإسناد ولكن الأحاديث فيها مغزوة مُخرّجة :

○ كتخارج « مشكاة المصابيح » السّابق ذكرها مع المصابيح

○ وتَخْرِيجُ أَحَادِيثِ «الأذكار» للنووي للحافظ وهو عَلَى طريقة الإملاء بأسانيدِهِ ، عندي منه مُجلدٌ صغيرٌ فيه عدَّةُ أمالي ومات قبل أن يُكمله فكَمَّله تلميذه الحافظ السَّخاوي وسماه : « القول البار في تكميل تخريج الأذكار »

○ وتَخْرِيجُ أَحَادِيثِ «الأربعين النووية» للحافظ أيضاً وتلميذه السَّخاوي وغيرها .



كيفية التّخريج وشروطه وما يلزم له

- اعلم أنّ المصنّفين يُوردون الأحاديث أحياناً تامّة ، وأحياناً مُختصرة ، أو يقتصرون منها على محلّ الشاهد لهم .

- وتارة يُوردونها باللفظ وأخرى بالمعنى ، وقد لا يذكرون أحياناً الحديث وإنما يُشيرون إليه فيتكلم المصنّف على معنى ثمّ يقول : « كما ورد في الخبر » أو يقول : « والسنة أن يفعل المرء كذا » أو « دلّت السنة على كذا » - ومن شرط التّخريج أن يتعرّض المُخرِّج لِذِكْرِ الأحاديث والسنة التي أشار إليها المصنّف ولا يقتصر على تخريج ما أتى به بلفظه .

- وكذلك يُوردون أحياناً الأحاديث بلفظها ولا يُنسبونها حديثاً: إما اعتماداً على شهرتها كأن يقول : « وإنما الأعمال بالنيّات » أو يقول : « وخير الأمور أوساطها » أو يقول : « والحزب خُدعة » مثلاً ، وأحياناً يهم المصنّف فيورد حديثاً مرُفوعاً ويُنسبه إلى بعض الصحابة من كلامهم أو بعض السلف ، وأحياناً يعكس فينسب كلام بعض السلف للنبي ﷺ ، وقد يذكرون الحديث أحياناً بلقبه فقط كـ«حديث الطّير» و«حديث الموالة» و«حديث الغدير» و«حديث الإفك» و«حديث الصدر» و«حديث السفينة» و«حديث المطاولة» و«حديث الجريدة» و«حديث الكساء» و«حديث التّزول» و«حديث المنزلة» و«حديث العسيف» .. ونحو ذلك ..

□ فأما ما يُذكر بلفظه تامّاً :

فالأمر فيه ظاهر وهو الرّجوع إلى مظانّه من كُتُب الحديث المُبوّبة أو المُسنّدة إن عُرف صحابي الحديث أو ذكره المصنّف .

وَيَسْتَعِينُ عَلَيَّ ذَلِكَ بِمِرَاجِعَةِ كُتُبِ الْأَطْرَافِ الَّتِي تُعَيِّنُ مَوَاضِعَ
الْحَدِيثِ مِنْ كُتُبِ أُصُولِ السُّنَّةِ وَتَجْمَعُهَا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ فَيَسْتَفِيدُ
مِنْهَا مَوَاضِعَ الْحَدِيثِ وَذَكَرَ مَنْ خَرَّجَهُ حَتَّى لَا يَعْزُوهَ إِلَى وَاحِدٍ أَوْ
اِثْنَيْنِ وَهُوَ عِنْدَ السُّنَّةِ كُلِّهِمْ أَوْ عِنْدَ غَيْرِهِمْ أَيْضاً :

○ كـ « أطراف الكُتُبِ السُّنَّةِ » للحافظ أبي الفضل محمد بن
طاهر المقدسي وقد قالوا إنَّ فيه أوْهاماً .

○ وأطرافها للحافظ أبي الحجَّاج المزي وهو مِنْ أَحْسَنِ كُتُبِ
الْأَطْرَافِ ، وَأَتَقَنَهَا وَإِنْ وَقَعَ لَهُ فِيهِ بَعْضُ الْأَوْهَامِ جَمَعَهَا الْحَافِظُ
أَبُو زُرْعَةَ الْعِرَاقِي وَسَمَّاهُ : « الْإَطْرَافُ بِأَوْهَامِ الْأَطْرَافِ » .

○ واختصره الذهبي وعبد الغني النابلسي وأضاف إليه الموطأ
وسمَّاهُ : « ذَخَائِرُ الْمَوَارِيثِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَيَّ مَوَاضِعِ الْحَدِيثِ » وَهُوَ
مَطْبُوعٌ وَلَمْ يُطْبَعِ مِنْ كُتُبِ الْأَطْرَافِ غَيْرِهِ وَفِيهِ أخطاءٌ كَثِيرَةٌ أَيْضاً ،
وَبَلَّغَنِي قَرِيباً أَنَّ بَعْضَهُمْ شَرَعَ فِي طَبْعِ أَطْرَافِ الْحَافِظِ الْمَزِّي حَقَّقَ
اللَّهُ ذَٰلِكَ بِمَنِّهِ آمِينَ .

○ وأطرافها للحافظ أبي المحاسن محمد بن عليّ الحسيني المسَّمَى
« بِالْكَشَافِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ » .

○ وأطراف الخمسة فقط وهي السُّنَّةُ دُونَ ابْنِ مَاجَةَ لِأَبِي الْعَبَّاسِ
أَحْمَدَ بْنَ ثَابِتِ الطَّرْقِيِّ ، بَفَتْحِ الطَّاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ .

○ و « أطراف السُّنَنِ الْأَرْبَعَةِ » للحافظ أبي القاسم ابنِ عَسَاكِرَ
وَلِلْحَافِظِ سِرَاجِ الدِّينِ ابْنِ الْمَلْقَنِ وَكُلُّهُمَا يُسَمَّى « الْإِشْرَافِ عَلَيَّ
مَعْرِفَةِ الْأَطْرَافِ » .

○ و « أطراف الصحيحين » فقط لأبي مسعود إبراهيم بن محمد
الدمشقي .

○ وأطرافهما لخلف بن محمد الواسطي .

○ و « أطراف العشرة » للحافظ وهي : الموطأ ومُسند الشافعي
وأحمد والدارمي وابن خزيمة والمنتقى لابن الجارود وابن حبان
ومُسْتَخْرَج أَبِي عَوَانَةَ وَمُسْتَدْرَكُ الْحَاكِمِ وَشَرْحُ مَعَانِي الْأَثَارِ
لِلطَّحَاوِيِّ وَسُنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ، وَهُوَ فِي ثَمَانِيَةِ مُجَلَّدَاتٍ تُوجَدُ مِنْهُ
نُسْخَةٌ فِي الْمَكْتَبَةِ الْمُرَادِيَةِ بِالْأَسْتَانَةِ وَهُوَ الْمُسَمَّى « بِإِتْحَافِ الْمَهْرَةِ »
وَإِنَّمَا زَادَ الْمَوْطَأَ لِأَنَّهُ لَمْ يَجِدْ مِنْ صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ إِلَّا قَدْرَ رُبْعِهِ كَمَا
قَالَ التَّقِيُّ بْنُ فَهْدٍ مَعَ أَنَّهُ تُوجَدُ نُسْخَةٌ كَامِلَةٌ مِنْ صَحِيحِ ابْنِ خَزِيمَةَ
بِخَطِ الْحَافِظِ فِي مَكْتَبَةِ بَرَلِينَ بِأَلْمَانِيَا فَلَقَدْ وَقَفَ عَلَيْهِ بَعْدَ جَمْعِهِ
لِكِتَابِ الْأَطْرَافِ الْمَذْكُورِ .

○ و « أطراف المسانيد الإثني عشر » للحافظ شهاب الدين
أحمد بن أبي بكر البوصيري وهي : مسانيد الطيالسي والحميدي
ومُسَدَّدُ وَأَخْمَدُ وَالْعَدْنِيُّ وَالْبَزَارِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَخْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَعَبْدُ
ابْنِ حَمِيدٍ وَالْحَارِثُ بْنُ أَبِي أَسَامَةَ وَأَبِي يَعْلَى وَالْمَوْجُودُ مِنْ مُسْنَدِ
إِسْحَاقَ بْنِ رَاهَوِيَةَ وَهُوَ فِي ذَلِكَ تَصْنِيفَانِ أَحَدُهُمَا يَذْكُرُ فِيهِ
أَسَانِيدَهُمْ وَالْآخَرَ بَدُونَهَا مَعَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا .



□ فصل □

□ ويُشتعان أيضاً بكتب الجمع بين الصحيحين أو الكتب الستة :

○ ك«الجمع بين الصحيحين» للحميدي وهو من أشهرها وأكثرها تداولاً حتى ذكر في كتب المصطلح للتنبيه على صنيعه واصطلاحه كما سيأتي .

○ و«الجمع بينهما» لأبي عبد الله محمد بن الحسين الأنصاري المري من أهل المرية المدينة المشهورة بالأندلس التي صنف في تاريخها عدة مصنفات ويُعرف بابن إحدى عشر وهو مختصر محقق

○ و«الجمع بينهما» لعبد الحق الأشبيلي صاحب الأحكام .

○ و«الجمع بينهما» لأحمد بن عبيدان الشيرازي .

○ و«الجمع بينهما» لعبد الرحمن بن يحيى القرشي .

○ و«الجمع بينهما» لابن زَرْفُون وَسَمَاه : « قُطْبُ الشَّرِيعَةِ » .

○ و«الجمع بين الصحيحين» للرَّضَى الصَّاعَانِي الْمَسْمُومِي « مشارق الأنوار » وهو مُختصر مطبوع .

○ و«الجمع بين الأصول الستة» بإبدال سُنن ابن ماجة بالموطأ لِزَيْنِ الْعَبْدَرِيِّ السَّرْقُشْتِيِّ وهو من أشهر الكتب في هذا الباب ، ومَن يعتمد عليه الحُفَاطُ ويُرْجَعُونَ إِلَيْهِ فِي التَّخْرِيجِ .

○ و«الجمع بينهما» أيضاً لابن الأثير وهو أبو السَّعَادَاتِ الْمُبَارَكِ

ابن أبي الكرم ، وهو المشهور المتداول أيضاً المسمّى «بجامع الأصول»

○ واختصره جماعة طبع منها « تيسير الوُصول » لابن الدّيبع الشّيباني الزبيدي : وهو عديم الفائدة قليل الجدوى على ما قيل فيه أنّه أحسن مُختصرات جامع الأصول .

○ والجمع بينهما أيضاً المسمّى « أنوار الصّباح في الجمع بين السّنة الصّباح » لمحمد بن عتيق التّجيّبيّ الغرناطي .

○ والجمع بينهما أيضاً المسمّى « أنوار المصباح - بزيادة الميم - في الجمع بين السّنة الصّباح » للأزدي الحافظ .

○ وجامع المسانيد للحافظ عماد الدّين بن كثير جَمَعَ فيه بين كُتب كثيرة مع إيراد الأحاديث بأسانيد أصحابها ، وهو من أحسن الكُتب الجامعة .

○ و«جامع المسانيد» لأبي الفرج ابن الجوزي .

○ و « جامع مسانيد أبي حنيفة » للمؤيد الخوارزمي وهو مطبوع .

○ و « الجمع بين الفوائد » للحافظ نور الدين أبي الحسن عليّ بن أبي بكر الهيثمي وهي : فوائد تمام والخلعيات والغيلانيات والأفراد للدارقطني .

○ و«جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» لمحمد بن سليمان الروداني وهو مطبوع في مُجلد ضخّم بحروف دقيقة في بعض مدن الهند إلا أنّه قليل الفائدة لاسيّما بعد طبع مجمع الزوائد .



□ فصل □

□ وكذلك كُتِبَ التَخْرِيجُ الْمَارَّ ذَكَرَهَا :

○ وقد طُبِعَ مِنْهَا تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ «الهِدَايَةِ» لِلزَّيْلَعِيِّ وَاجْتِصَارِهِ لِلْحَافِظِ .

○ وَتَخْرِيجُ أَحَادِيثِ « الشَّرْحِ الْكَبِيرِ » لَهُ .

○ وَتَخْرِيجُ أَحَادِيثِ «الْكَشَافِ» لَهُ أَيْضاً .

○ وَتَخْرِيجُ « مُسْنَدِ أَبِي حَنِيفَةَ » لِمُرْتَضَى الزَّيْدِيِّ كَمَا سَبَقَ .

□ وَكَذَلِكَ كُتِبَ الزَّوَائِدُ عَلَى الْأُصُولِ السَّتَّةِ .

○ كـ«مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للحافظ نور الدين الهيثمي وهو من أحسن الكتب وأنفسها وأعظمها فائدة وهو مطبوع .

○ و « المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية » للحافظ وهي مسانيد الطيالسي والحميدي والعدني ومسدد وابن منيع وابن أبي شيبة وعبد بن حميد والحارث بن أبي أسامة وفيه أيضاً زوائد بعض المسانيد التي لم يقف عليها كاملة : كـمسانيد إسحاق بن راهوية والحسن بن سفيان والرداني ومحمد بن هشام السدوسي والهيثم بن كليب وغيرها وهو في ثمانية أسفار .



□ فصل □

□ وكذلك الكُتب المرتبة على حُرُوف المعجم :

- كـ «مُسْنَدُ الْفِرْدَوْسِ» لِلدَّيْلَمِيِّ .
- و «مُسْنَدُ الشَّهَابِ» لِلْقُضَاعِيِّ .
- وَأَعْظَمُهَا وَأَوْسَعُهَا «الْجَامِعُ الْكَبِيرُ» لِلْحَافِظِ السِّيُوطِيِّ .
- وَقَدْ طُبِعَ تَرْتِيبُهُ عَلَى الْأَبْوَابِ الْمُرْتَبَةِ أَيْضاً عَلَى الْحُرُوفِ لِعَلِيِّ ابْنِ الْمُتَقِيِّ الْهِنْدِيِّ وَهُوَ الْمَسْمُومُ «كَنْزُ الْعُمَّالِ» .
- وَطُبِعَ اخْتِصَارُهُ أَيْضاً لَهُ بِهَامِشِ مُسْنَدِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ .
- و «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» لِلْحَافِظِ السِّيُوطِيِّ وَذَيْلُهُ .
- و «مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ» لِلصَّاعِقَانِيِّ وَقَدْ سَبَقَ وَغَيْرُهَا .

□ وكذلك الكتب التي رتب فيها أحاديث كتب لم تقع فيها

مرتبة :

○ كـ «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» لعلاء الدين بن بلبان الفارسي وهو من أحسن الكُتب وتُوجد منه نُسخة في تسع مجلِّدات بدار الكُتب المصرية .

○ و «البُغية في ترتيب أحاديث الحلية» للحافظ نور الدين الهيثمي .

○ و «بُغية الباحث عن زوائد مُسْنَدِ الْحَارِثِ» لَهُ أَيْضاً فَإِنَّ مُسْنَدَ الْحَارِثِ غَيْرُ مُرْتَّبٍ لَا عَلَى الْأَبْوَابِ وَلَا عَلَى الصَّحَابَةِ وَقَدْ أَجَادَ

الحافظ المذكور بترتيب زوائده وإن لم يقف عليه كاملاً كما ذكره في خطبته ، وبتدار الكتب المصرية نسخة منه بخطه ، وعندى منها فرع مأخوذ بالفوتوغرافيا عن خطه .

○ و « مفتاح الصحيحين » لبعض الأتراك وهو مطبوع .

○ و « مفتاح تاريخ الخطيب » لجامع هذا الكتاب .

○ و « مفتاح الحلية » لشقيقه عبد العزيز ، وكلاهما مطبوع أيضاً .

○ و « مفتاح كنوز السنة » لبعض المستشرقين الإفرنج وهو مطبوع أيضاً .

□ وكذلك الكتب المصنفة في أحاديث الأحكام أو في

أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب :

○ « كالأحكام الكبرى » و « الوسطى » و « الصغرى » لعبد

الحق الأشبيلي .

○ و « الإمام بأحاديث الأحكام » لابن دقيق العيد .

○ و « المنتقى » لمجد الدين عبد السلام بن تيمية الحراني .. وهو

الذي شرحه الشوكاني ب « نيل الأوطار » .

○ و « الترغيب والترهيب » للحافظ المنذري .

○ و « المتجر الزابح في ثواب العمل الصالح » للحافظ شرف

الدين الدُمياطي .

□ وكذلك كتب الصحابة :

فإنها تتعرض في تراجمهم لبعض أحاديثهم ولا سيما إذا كان من المقلين :

○ كـ « الإستيعاب » لابن عبد البرّ .

○ و « أسد الغابة » لابن الأثير .

○ و « الإصابة » للحافظ .

وهذه كلها مطبوعة ، ويأتي ما لم يُطبع منها في ذكر كُتب
الأُصول المُسنّدة .

○ ○ ○ ○

□ فصل □

□ وكذلك كُتِبَ الموضوعات والأحاديث المشتهرة عَلَى الألسنة :

○ ك « الموضوعات » للحافظ أبي سعيد محمد بن علي النقاش المتوفى سنة أربع عشرة وأربعمئة ولَعَلَّه أَوَّل مَنْ أَلْفَ فِيهَا مُفْرَدَةً .

○ و « الموضوعات » الْمُسَمَّى بِكِتَابِ « الأباطيل » للحسن بن إبراهيم الجوزقاني .

○ و « الموضوعات » لأبي الفرج ابن الجوزي .

○ و « الذَّيْلُ عَلَيْهِ » للحافظ الشُّيُوطِي وهو مطبوع بالهند .

○ والتعقبات عليه مع ذكر الأسانيد .

○ و « الزوائد » للحافظ الشُّيُوطِي أيضاً وهو الْمُسَمَّى « بالآلئ »

المَصْنُوعَةُ » .

○ واختصاره له أيضاً الْمُسَمَّى « بالتَّعْقِبَاتِ عَلَى الموضوعات »

وهو مطبوع بالهند .

○ وله آخر لم يُطْبَع سَمَّاهُ « التُّكْتُ البديعات عَلَى الموضوعات » .

○ و « تنزيه الشريعة المرفوعة مِنَ الأحاديث الموضوعية » لأبي الحسن

محمد بن محمد بن عِرَاق جمع فيه بين الآلئ والذَّيْل للشُّيُوطِي وزاد

في أوَّلِهِ مُقَدِّمَةً فِي ذِكْرِ الوَضَاعِين الَّذِينَ ذَكَرَهُم البرهان سبط ابن

العجمي في « الكشف الحثيث عمَّن رُمِيَ بوضع الحديث » .

○ و « تذكرة الموضوعات » لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي .

○ و «تذكرة الموضوعات» لمحمد طاهر الفتني .

○ و «الموضوعات الكبرى» لعلي القاري .

○ و «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية» للشوكاني .

○ و «المعني عن الحفظ والكتاب» بقولهم لم يصح شيء في هذا

الباب .

○ و «الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعية» لعبد الحي اللكنوي .

○ و «تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعية على سيد

المُرسلين» لمحمد البشير ظافر الأزهري .

○ و «اللؤلؤ المصروع في الحديث الموضوع» للقاوقجي ، وكلها

بعد تنزيه الشريعة مطبوع .

○ و «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على

الأسنة» للحافظ السخاوي ، واختصاره المسمى «تمييز الطيب من

الخبث» لابن الدبيع الشيباني ، وكلاهما مطبوع .

○ واختصرها أيضاً محمد بن عبد الباقي الزرقاني باختصارين

كبير وصغير وكل منهما عديم الفائدة من جهة التخريج إلا أنه

يحكم على الأحاديث فيهما حكماً قد لا يوافق الصواب في الأكثر

الغالب .

○ و «البدر المنير في غريب أحاديث البشير النذير» للعارف

الشعراني .

○ و «الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة» للحافظ السيوطي .

وكلاهما مطبوع ومفيد على اختصار الثاني .

○ و« كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر على ألسنة الناس »
للعجلوني وهو مطبوع أيضاً .

○ وقد استقصى - أو كاد - محمد البشير ظافر أسماء كُتِب
الموضوعات والأحاديث المشتهرة في مقدمة كتابه « تحذير المسلمين »
فليطلب ذلك منه .



□ فصل □

فهذه الأنواع مِنَ الكُتُب هي الَّتِي يُسْتَعَانُ بِهَا عَلَى معرفة الحديث
وَأَمَكْنَةُ وُجُودِهِ فِي مُصَنَّفَاتِ المُخْرَجِينَ . هَذَا فِيمَا ذُكِرَ لَفْظُهُ مِنَ
الحديث .

□ وَأَمَّا مَا أُشِيرَ إِلَيْهِ وَلَمْ يَذَكَرْ لَفْظُهُ : فَهَذَا تَتَوَقَّفُ مَعْرِفَتُهُ عَلَى :

١- الحفظ وسِعة الإطّلاع وكثرة الإشتغال بالسُّنَّة والنَّظَر فِي
مُصَنَّفَاتِهَا وَالدُّؤْبَ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى يَكُونَ مُسْتَحْضِراً لِأَكْثَرِ المَثُونِ
وَعَارِفاً بِمِظَانِهَا مِنَ المُصَنَّفَاتِ ، وَلَيْسَ المَرَادُ حِفْظَ المَثُونِ بِاللَّفْظِ بَلْ
يَكْفِي حِفْظَ مَعْنَاهَا وَالتَّحَقُّقَ مِنْ وُجُودِهَا حَتَّى إِذَا رَأَى حَدِيثاً
مُخْتَصِراً أَوْ مُشَارِئاً إِلَيْهِ بِاللقبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ تَذَكَّرَهُ وَعَرَفَ المَقْصُودَ
مِنَ الإِشَارَةِ فَقَصَدَ مِظَانَهُ وَالبَحْثَ عَنْهُ دُونَ تَوَقُّفٍ وَلَا كَبِيرِ تَعَبٍ
وَعَنَاءِ بَحْثٍ وَتَفْتِيْشٍ .

٢- وَأَيْضاً فَإِنَّ التَّخْرِيجَ وَالإِشْتَغَالَ بِالحديثِ يَسْتَدْعِي مَعْنَى لَا يُعْبَرُ
عَنْهُ بِلَفْظٍ وَلَا يُضْبَطُ بِقَاعِدَةٍ :

- وَهُوَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الأَلْفَافِ النُّبُوِّيةِ وَغَيْرِهَا .

- وَبَيْنَ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَالوَاهِيَةِ بِمَجْرَدِ سَمَاعِهَا .

- بَلْ وَبَيْنَ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ المُخْرَجَةِ فِي الصَّحِيحِينَ وَالَّتِي
هِيَ مِنْ رِوَايَةِ الأئِمَّةِ وَكِبَارِ الحُفَّافِ كَالزَّهْرِيِّ وَمَالِكٍ وَشُعْبَةَ وَأَمْثَالِهِمْ
وَبَيْنَ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ المُخْرَجَةِ فِي غَيْرِ الصَّحِيحِينَ كَمُسْتَدْرِكِ
الحَاكِمِ وَصَحِيحِي ابْنِ خَزِيمَةَ وَابْنِ حَبَّانَ وَأَمْثَالِهِمْ وَالَّتِي هِيَ مِنْ
رِوَايَةِ الثَّقَاتِ غَيْرِ الأئِمَّةِ المَشَاهِيرِ .

- وكذلك بين الأحاديث الضعيفة المخرجة في مسند أحمد وسنن أبي داود والنسائي وأمثالهما ، والأحاديث الضعيفة المخرجة في مثل تاريخ أذربهان لأبي نعيم والحلية له وتاريخ الخطيب ومسند الفردوس للدليلمي وأمثالها ... وهذا إنما تترتب في ملكته في النفس من طول الإشتغال بالحديث وكثرة المرور على الأحاديث ومعرفة الصحيح منها من الضعيف وقراءة الكتب المصنفة فيه على اختلاف أنواعها وموضوعاتها حتى يمتزج الحديث بلحمه ودمه ويصير يستطعمه ويميز بين صحيحه من سقيمه كما يميز بين الماء العذب وغيره ؛ لأنه إذا لم يصل إلى هذه المرتبة ربما يقع عند العزو والتخريج في أخطاء فاحشة وأوهام قبيحة للغاية فيصحح الواهي والموضوع أو يغزوهما إلى الصحيحين تقليداً لمن وهم في ذلك ممن ليس الحديث من صناعته من الفقهاء وغيرهم .

فإنهم أحياناً يغزون أحاديث ساقطة واهية بل وموضوعة إلى صحيح البخاري أو الصحيحين معاً .

○ كما عزا إمام الحرمين في النهاية حديث : « أصحابي كالنجوم » - وهو حديث موضوع - إلى الصحيحين .

○ وكذلك الغزالي يغزو أحياناً أحاديث واهية إلى بعض الأصول وليست هي فيها .

○ وقد رأيت مرة رسالة فيها أحاديث في النهي عن شرب الدخان والوعيد على شربه كلها معزوة إلى صحيح البخاري ومسلم .

○ وأعرف بعض الخطباء المدرسين يغزو في خطبه ودروسه كل حديث إلى صحيح البخاري كقوله : « إن حديث « من أحدث ولم يتوضأ

فقد جفاني وَمَنْ تَوْضاً وَلَمْ يُصَلِّ فَقَدْ جَفَانِي « أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ .

○ والحديث الطويل الذي ذكره الحريفيش في قصة أيوب عليه السلام في مرضه وبلائه أخرجه البخاري في صحيحه .

○ وقد يقع ذلك عَنْ تحريفٍ مِنَ النَّسَاحِ لِبَعْضِ الْمُخْرِجِينَ الَّذِينَ تَقَارَبَ صُورَ أَشْمَائِهِمْ فِي الرَّسْمِ كَابْنِ النَّجَّارِ مَعَ الْبُخَارِيِّ .. فكثيراً ما أرى أحاديث خَرَّجَهَا ابْنُ النَّجَّارِ مَعْرُوضَةً إِلَى الْبُخَارِيِّ .

○ وَمِنْ ذَلِكَ : مَا وَقَعَ فِي أَرْبَعِينَ الْأَرْبَعِينَ لِلنَّبْهَانِيِّ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ كَتَبَهُ أَنَّهُ عَزَا حَدِيثَ « مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَمَدَّهَا هَدَمَتْ لَهُ أَرْبَعَةَ آلَافٍ ذَنْبٍ مِنَ الْكَبَائِرِ » إِلَى الْبُخَارِيِّ ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ خَرَّجَهُ ابْنُ النَّجَّارِ .

○ وكذلك تشبهه رموز المخرجين وتتحرف : فالمتقدمون يرمزون لابن ماجه القزويني بصورة «القاف» والسيوطي يرمز بصورة «القاف» لما اتفق عليه البخاري ومسلم فقد يرى مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ حَدِيثاً فِي كِتَابِ الذَّهَبِيِّ مَرْمُوزاً لِمُخْرِجِهِ بِالْقَافِ فَيُظَنُّ أَنَّهُ مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ وَالْوَاقِعُ أَنَّهُ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ خَرَّجَهُ ابْنُ مَاجِهِ .

○ وبعكس ذلك أَنَّ الشُّيُوطِيَّ يَرْمُزُ بِصُورَةِ «العين» لِأَبِي يَعْلَى وَالْمَتَّقِدُّمُونَ يَرْمُزُونَ بِهَا لِلْجَمِيعِ : أَيُّ السُّنَّةِ كُلِّهِمْ .

○ وَمِنَ التَّحْرِيفِ الَّذِي يَقَعُ بِكَثْرَةِ أَنَّ الشُّيُوطِيَّ يَرْمُزُ لِأَحْمَدَ بِصُورَةِ «حم» وَلِمُسْلِمَ بِصُورَةِ «ميم» وَحَدَّهَا بِدُونِ حَاءٍ فَتَسْقُطُ الْحَاءُ وَتَبْقَى صُورَةُ الْمِيمِ فَيُفِيدُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ مُخْرَجٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَيَكُونُ

في الواقع ضعيفا سنده عند أحمد .

○ كما أنه يزُمُّ للبخاري بصورة «الخاء» ولائِن ماجة بصورة «الجيم»
فتنحرف الجيم بالخاء فيفيد أن الحديث في صحيح البخاري وهو ضعيف
في سنن ابن ماجة .

○ ويزُمُّ للعقيلي في الضعفاء بصورة «عق» - عين وقاف - فتسقط
العين أحيانا ويبقى القاف فيفيد أن الحديث متفق عليه عند البخاري
ومسلم وهو واهٍ أو موضوع مُخَرَّج في ضعفاء العقيلي .

فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ تَمْيِيزٌ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ وَالضَّعِيفَةِ بِمُجَرَّدِ
النَّظَرِ إِلَيْهَا حَتَّى يَعْرِفَ لِأَوَّلِ وَهْلَةٍ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ الْمَعْرُوفَ إِلَى الْبَخَارِيِّ
وَمُسْلِمٍ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْحَالُ فِيهِ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَحَادِيثِهِمَا وَلَا
مِنَ الْأَلْفَاظِ النَّبَوِيَّةِ الصَّحِيحَةِ رَاجِعٌ عَلَيْهِ ذَلِكَ التَّضْحِيفُ فَعَزَا أَحَادِيثَ
الْعُقَيْلِيِّ لِلصَّحِيحِينَ وَحَدِيثَ ابْنِ النُّجَارِ لِلْبَخَارِيِّ كَمَا وَقَعَ لِلنَّبْهَانِيِّ فِي
الْحَدِيثِ السَّابِقِ الَّذِي مَثَّلْنَا بِهِ ، ونظائره كثيرة :

منها : أَنَّ الْغَزَالِيَّ ذَكَرَ فِي الْإِحْيَاءِ حَدِيثَ : « إِنَّ لِرَبِّكُمْ فِي أَيَّامِ دَهْرِكُمْ
نَفْحَاتٍ فَتَعَرَّضُوا لَهَا » ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهُ حَدِيثَ التُّزُولِ فَوَقَعَ فِي تَخْرِيجِ
الْعِرَاقِيِّ عَقِبَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ « مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي
سَعِيدٍ » وَهَذَا التَّخْرِيجُ هُوَ لِحَدِيثِ التُّزُولِ الَّذِي سَقَطَ تَمَاماً مِنْ تَخْرِيجِ
الْعِرَاقِيِّ وَأَلْصَقَ تَخْرِيجَهُ بِالْحَدِيثِ الَّذِي قَبْلَهُ وَهُوَ غَيْرُ مُخَرَّجٍ فِي الصَّحِيحِ
وَإِنَّمَا خَرَّجَهُ الطَّبْرَانِيُّ وَالْحَكِيمُ التَّرْمِذِيُّ فِي نَوَادِرِ الْأُصُولِ مِنْ حَدِيثِ
مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ وَسِنْدُهُ ضَعِيفٌ ... فَقَدْ يَنْقُلُهُ مَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْفَنِّ
وَيَعْرُضُهُ لِلصَّحِيحِينَ تَقْلِيداً لِلْمُغْنِيِّ الَّذِي وَقَعَ ذَلِكَ فِيهِ مِنَ الشَّخَاخِ فَيَقَعُ فِي
وَهُمْ قَبِيحٌ .

□ فصل □

وينبغي لِلْمُخَرِّجِ بعد معرفته الأصول التي عزى إليها الحديث أن ينقله منها مباشرة ولا يكتفي بتقليد مَنْ عزاه إليها ما وجدَ إلى ذلك سبيلاً وكانت تلك الأصول مُتَيَسِّرَةً لديه أو أمكنه الوُقُوفُ عليها عند غيره .

فإنَّ التَّقْلِيدَ في العزو يُوقِعُ في أخطاء كثيرة ولاسيَّما تقليد المتساهلين ومَنْ لا تحقيق معه أو مَنْ ليس هو مِنْ أهل الفن .

○ وقد وقفتُ عَلَى بعض أوهام في العزو للحافظ الَّذي هو شيخ الفن ورأس المحقِّقين فيه ، وبعد البحث والتتبع عرفتُ أَنَّهُ أتى مِنْ قِبَلِ التَّقْلِيدِ لَأَنَّهُ قَلَّدَ في ذلك النَّووي في شرح المهذب وأتى بعبارته بالنصِّ تقريباً وإنْ لم يعزها إليه .

○ والنَّووي تقع له أحياناً بعض الأوهام في العزو ولعلَّهُ مِنْ تقليده لغيره أيضاً .

○ وكذلك الحافظ الشيوطي غالب ما يقع له مِنْ الأوهام في العزو إنَّما هو مِنْ تقليده لغيره واعتماده عليه مِنْ غير مُراجعة الأصول .

○ وهذا هو الَّذي حملني عَلَى وَضْعِ تخريج ثانٍ لأحاديث الشهاب لأنِّي كُنْتُ كتبتُ الأوَّلَ في بداية الطلب والإشغال بالحديث فكُنْتُ أقلِّدُ في العزو فلَمَّا صِرْتُ أبحثُ وأراجعُ الأصول وجدتُ في ذلك أوهاماً فوضعتُ تخريجاً ثانياً سَمَّيْتُهُ «فتح الوهاب» .

○ وَمِنْ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ :

○ حديث : « وَأَيُّ دَاءٍ أَدْوَأُ مِنَ الْبُخْلِ » فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمُحَدِّثِينَ مِنَ الْحَافِظِ الشَّيْطَانِيِّ فَمَنْ بَعْدَهُ يَعْزُونَهُ لِلشَّيْخِينَ ، وَالْحَافِظِ الشَّيْطَانِيِّ تَبِعَ فِي ذَلِكَ جَمَاعَةً أَيْضًا ، وَهُوَ لَمْ يُخْرِجْ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَإِنَّمَا وَقَعَ ذِكْرُهُ فِي الصَّحِيحِ أَثْنَاءَ جُمْلَةٍ وَذَكَرَهُ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي الْمَشَارِقِ فِي الْكَلَامِ عَلَى «أَدْوَأُ» هَلْ هُوَ مَقْصُورٌ أَوْ مَهْمُوزٌ فَظَنَّ مَنْ رَأَاهُ فِيهِ أَنَّهُ مِمَّا خَرَّجَهُ الشَّيْخَانُ فَعَزَاهُ إِلَيْهِمَا ثُمَّ صَارَ الْآلِاحِقُ يَتَّبِعُ السَّابِقَ حَتَّى تَعَدَّدُوا وَاتَّفَقُوا عَلَى ذَلِكَ وَلَا وُجُودَ لَهُ فِي الصَّحِيحَيْنِ .

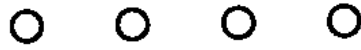
وهكذا يَغْتَرُّ كَثِيرٌ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ بَلْ وَالْحَفَاطِ بِكِتَابِ رَزِينِ الْعَبْدَرِيِّ الَّذِي جَمَعَ فِيهِ بَيْنَ الْمَوَاطِئِ وَالْكَتُبِ الْخَمْسَةِ الَّتِي هِيَ السَّنَّةُ الْمَعْرُوفَةُ دُونَ ابْنِ مَاجَةَ فَيَعْزُونَ أَحَادِيثَ لِهَذِهِ الْأَصُولِ بِنَاءً عَلَى ذِكْرِ رَزِينِ لَهَا فِي كِتَابِهِ وَلَا وُجُودَ لَهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَتُبِ الْمَذْكُورَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ زَوَائِدَ مِنْ غَيْرِهَا وَلَا يَنْصَرُّ عَلَى ذَلِكَ فَيَقَعُ فِي الْخَطَأِ مَنْ يَعْزُو جَمِيعَ أَحَادِيثِهِ إِلَى الْكَتُبِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا الْحَافِظَ الْمُنْدَرِيَّ فَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يُنَبِّهُ عَلَى ذَلِكَ فَيَقُولُ : « ذَكَرَهُ رَزِينٌ وَلَمْ أَرَهُ فِي شَيْءٍ مِنَ أَصُولِهِ » .

○ بَلْ وَيَقَعُ لَهُمْ هَذَا أَيْضًا بِالنِّسْبَةِ لِأَحَادِيثِ الصَّحِيحَيْنِ اعْتِمَادًا عَلَى الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحَيْنِ لِلْحَمِيدِيِّ فَإِنَّهُ يَذْكَرُ فِيهِ زَوَائِدَ مِنْ مُسْتَخْرَجِ أَبِي عَوَانَةَ وَمُسْتَخْرَجِ الْبَرْقَانِيِّ وَغَيْرِهِمَا كَمَا نَصَّ هُوَ عَلَى ذَلِكَ فَمَنْ لَمْ يَتَنَبَّهُ لَذَلِكَ وَلَمْ يُرَاجِعِ الصَّحِيحَيْنِ عَزَا لَهُمَا مَا لَمْ يُوْجَدَ فِيهِمَا .

وَرُبَّمَا عَزَا بَعْضُ الْحَفَاطِ حَدِيثًا إِلَى الْبُخَارِيِّ فِي « الْأَدَبِ الْمَفْرَدِ »

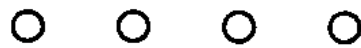
فَيَسْقُطُ لَفْظُ «المفرد» مِنْ قَلَمِ النَّاسِخِ أَوْ يَقِفُ عَلَيْهِ مَنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ
بِالْحَدِيثِ فَيُظَنُّ أَنَّ «الأدب المفرد» مِنْ جُمْلَةِ كُتُبِ الصَّحِيحِ
فَيَعْزُوهُ إِلَى صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَلَيْسَ هُوَ فِيهِ .

وَأَسْبَابُ الْغَلَطِ فِي هَذَا مُتَعَدِّدَةٌ لَا تَنْحَصِرُ ، فَلِذَلِكَ يَجِبُ عَدَمُ
التَّقْلِيدِ وَالْإِعْتِمَادِ عَلَى كَلَامِ النَّاسِ وَأَنْ لَا يَعْزُوهُ إِلَى كِتَابٍ حَتَّى
يَتَحَقَّقَ مِنْ وُجُودِ الْحَدِيثِ فِيهِ .



□ فصل □

ومما يجب التنبيه له في هذا الباب العزو إلى سنن النسائي بالخصوص ، فإن اصطلاح المتقدمين فيه إلى أهل القرن السابع مُخالف لاصطلاح مَنْ بعدهم مِنْ أهل القرن الثامن إلى عصرنا : وذلك أن النسائي أَلَّفَ السُّننَ الكُبْرَى ثمَّ جرَّد هو أو ابن السُّنِّي - عَلَى خِلاف في ذلك - سُننه الصُّغْرَى المسمّاة «بالمجتبى» ولما اتَّفَقُوا في القرن السادس عَلَى عد الكُتُب السُّنَّة جعلوا منها سنن النسائي الصُّغْرَى لا الكُبْرَى لأنها أنقى من الكُبْرَى وصاروا إذا عزوا إليه وأطلقوا حُمل ذلك عَلَى سننه الصُّغْرَى وإذا كان في الكُبْرَى قِيْدُوه بقولهم : « رواه النسائي في الكُبْرَى » والمتقدِّمون لا يعرفون هذا الإصطلاح بل يعزُّون إلى النَّسائي ويطلقون ، ومن آخرهم الحافظ المنذري فقد ترى في كلامه عزو حديث إلى النَّسائي فتظنّه في الصُّغْرَى التي هي أحد الكُتُب السُّنَّة ولا تجده فيها لأنه في الكُبْرَى ، فإذا كان الحديث في تفسير القرآن أو في فضائل أهل البيت والصَّحابة فالأمر فيه ظاهر لأنَّ سننه الصُّغْرَى ليس فيها كتاب التَّفْسير ولا كتاب الفضائل ونحوها مِنْ الكُتُب التي هي موضوعات الجامع لا السُّنن ، وإذا كان الحديث في أبواب الفقه والأحكام فهو الَّذي يقع فيه الإشتباه ويجب الوقوف عليه في السُّنن ، وهذا ممَّا يهم في الحافظ أحياناً فيطلق العزو إلى النَّسائي وهو في الكُبْرَى لا في الصُّغْرَى وكذلك الحافظ الشُّيوطي .



□ فصل □

وأما المُستخرجات والجمع بين الصحيحين للحميدي وما يغزوه البيهقي في سننه الكبرى عقب إسناده الحديث إلى الشيخين أو أحدهما فقد نَبَّهت عَلَيَّ ذلك كُتُب الإِصطلاح ونَظَّمه الحافظ العراقي في ألفيته فقال :

واشْتَخِرْجُوا عَلَيَّ الصَّحِيحَ كَأَبِي

عَوَانةَ وَنَحْوَهُ وَاجْتَنِبْ

عَزْوُكَ أَلْفَاظَ الْمُثُونِ لِهَمَا

إِذْ خَالَفَ لَفْظًا وَمَعْنَى رُبَّمَا

وَمَا تَزِيدُ فَاحْكَمْ بِصَحَّتِهِ

فَهُوَ مَعَ الْعُلُوِّ مِنْ فَائِدَتِهِ

وَالأَصْلُ يَعْني البِيهقي وَمَنْ عَزَا

وَلَيْتَ إِذْ أَرَادَ الحَميدي مِيزَا

قال ابن الصلاح : « الكُتُب المُخْرَجة عَلَيَّ كتاب البخاري ومُسلم لَمْ يَلْتَزِم مُصَنِّفُوهَا فِيهَا موافقتَهما فِي أَلْفَاظ الأَحاديث بعينِها مِنْ غيرِ زيادة وَنُقْصان لكونَهم رَوَوْا تلك الأَحاديث مِنْ غيرِ جهة البخاري ومسلم طلباً لعلو الإسناد فَحَصَلَ فِيهَا بعض التَّفَاوُت فِي الأَلْفَاظ ، وَهَكَذَا ما أَخْرَجَهُ المُولفون فِي تصانيفهم المُستقلَّة كالسُّنن الكُبرى للبيهقي وَشرح السُّنَّة لأبي محمد البغوي وَغيرَهما مِمَّا قالوا فِيهِ « أَخْرَجَهُ البخاري ومسلم » فلا يُسْتَفاد بِذلك أَكْثَر مِنْ أَنَّ

البُخاري أو مُسلماً أخرج أصل الحديث مع احتمال أن يكون بينهما
تفاوت في اللفظ ورُبَّما كان تَفَاوُتاً في بعض المعنى فقد وجدت في
ذلك ما فيه بعض التَّفَاوُتِ مِنْ حيث المعنى وإذا كان الأمر في ذلك
عَلَى هذا فليس لك أن تنقل حديثاً منها وتقول هو عَلَى هذا الوجه
في كتاب البخاري أو في كتاب مُسلم إلا أن تُقابل لفظه أو يكون
الذي خرَّجه قد قال : « أخرج البخاري بهذا اللفظ » بخلاف
الكتب المختصرة من الصحيحين فإن مُصنِّفيها نقلوا فيها ألفاظ
الصَّحيحين أو أحدهما غير أن الجمع بين الصحيحين للحميدي
الأندلسي منها يشتمل عَلَى زيادة تتمات لبعض الأحاديث كما
قدّمنا ذكره فَرُبَّما نقل مَنْ لا يُميِّز بعض ما يجده فيه عَلَى
الصحيحين أو أحدهما وهو مُخطئ لكونه مِنْ تلك الزيادات لا
وُجُود لها في واحد من الصحيحين » انتهى .

قُلْتُ : وما تقدّم له هو قوله : « ثمَّ إنَّ الزيادة في الصحيح عَلَى
ما في الكتاين يتلقَّها طالبها ممَّا اشتمل عليه أحد المُصنِّفات
المُعتمدة المشهورة لأئمة الحديث كأبي داود والترمذي والنسائي
وابن خزيمة والدارقطني وغيرهم منصوصاً عَلَى صحتها فيها ولا
يكفي في ذلك مُجرّد كونه مَوْجُوداً في كتاب أبي داود وكتاب
الترمذي والنسائي وسائر مَنْ جمع في كتابه بين الصحيح وغيره ،
ويكفي مُجرّد كونه مَوْجُوداً في كُتُب مَنْ اشترط منهم الصَّحيح
فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة وكذلك ما يُوجد في الكُتُب المُخرَّجة
عَلَى كتاب البخاري وكتاب مُسلم ككتاب أبي عوانة الأسفرايني
وكتاب أبي بكر الإسماعيلي وكتاب أبي بكر البرقاني وغيرهما مِنْ

تتمت لمخدوف أو زيادة شرح في كثير من أحاديث الصحيحين .. وكثير من هذا موجود في الجمع بين الصحيحين لأبي عبد الله الحميدي « انتهى » .

وتعقبه الحافظ العراقي في نكته عليه بقوله : « وهذا يقتضى أن ما وجد من الزيادات على الصحيحين في كتاب الحميدي يُحكم بصحته ، وليس كذلك ؛ لأنَّ المُستخرجات المذكورة قد رووها بأسانيدهم الصَّحيحة فكانت الزيادات التي تقع فيها صحيحة لوجودها بإسنادٍ صحيح في كتاب مشهور على رأي المصنّف وأما الذي زاده الحميدي في الجمع بين الصحيحين فإنه لم يزوه بإسناده حتّى يُنظر فيه ولا أظهر لنا اصطلاحاً أنّه يزيد فيه زوائد التزم فيها الصَّحَّة فيقلد فيها وإنما جمع بين كتابين وليست تلك الزيادات في واحد من الكتابين فهي غير مقبولة حتّى تُوجد في غيره بإسنادٍ صحيح » انتهى .

قلتُ : وكلام الحافظ العراقيّ هذا مُتَعَقَّبٌ بما قاله تلميذه الحافظ : من أن الحميديّ قد أشار إلى ما يُبطل هذا الإعتراض إجمالاً وتفصيلاً :

○ أمّا إجمالاً : فقال في خطبته للجمع : « ورُبَّما زِدْتُ زيادات من تتمات وشرح لبعض ألفاظ الحديث ونحو ذلك وقفتُ عليها في كُتب من اعتنى بالصحيح كالإسماعيلي والبرقاني .

○ وأمّا تفصيلاً : فعلى قِسمين : جلي وخفي :

(١) أمّا الجلي : فيسوق الحديث ثم يقول في أثناءه : « إلى هنا

انتهت رواية البخاري ومن هنا رواه البرقاني .

(٢) وأما الخفي : فإنه يسوق الحديث كاملاً أضلاً وزيادة ثم

يقول : « أمّا من أوله - أي موضع كذا - فرواه فلان وماعداه زاده

فلان » أو يقول : « لفظة كذا زادها فلان » ونحو ذلك ، وإلى هذا

أشار ابن الصلاح بقوله : « فربما نقل من لا يُميّز وحينئذٍ فلزيادته

حُكْم الصُّحَّة لنقله لها عن اعتنى بالصحيح » انتهى .

وهذا يدلُّ على أنّ الحافظ العراقي لم ير الجمع بين الصحيحين

للحميدي ، لكن في كلام الحافظ السخاوي ما يدلُّ على أنّ

الحميدي لم يميّز تمام التَّمييز المفهوم من كلام الحافظ فإنه قال في

شرح الألفية :

فربما يسوق - يعني الحميدي - الحديث الطويل ناقلاً له من

مُستخرج البرقاني أو غيره ثم يقول : « اختصره البخاري فأخرج

طرفاً منه ولا يُبين القدر المختصر عليه فيلتبس على الواقف عليه ولا

يُميِّزه إلا بالنظر في أصله ولكنه في الكثير يُميِّز بأن يقول بعد

سياق الحديث بطوله : « اقتصر منه البخاري على كذا وزاد فيه

البرقاني مثلاً كذا » ولأجل هذا وما يُشبهه انتقد ابن الناظم - يعني أبا

زُرعة - وشيخنا - يعني الحافظ - دَعَوَى عدم التَّمييز خصوصاً وقد

صرَّح العلائي ببيان الحميدي للزيادة وهو كذلك لكن في بعضها ما لا

يُميِّز كما قرَّرتَه وبالجملة فيأتي في النُّقل منه ومن البيهقي ونحوه ما سبق

في المُستخرجات » انتهى .

قال الحافظ الشيوطي : « وصنيع البيهقي ونحوه من عزو الحديث

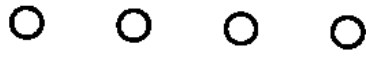
إلى الصحيح والمراد أضله لاشك أن الأحسن خلافه والإعتناء بالبيان

حذراً من إيقاع مَنْ لا يعرف الإصطلاح في اللبس ولا بن دقيق العيد في ذلك تفصيل حسن : وهو أنك إذا كنت في مقام الرواية فلك العزو ولو خالف لأنه عرف أنَّ جُلَّ قُصْدِ المُحَدِّثِ السَّنَدِ والعُثُورِ عَلَيَّ أَضَلَّ الحَدِيثِ ، دُونَ ما إذا كُنْتُ في مقام الإحتجاج فَمَنْ روى في المعاجم والمشيخات ونحوها فلا حرج عليه في الإطلاق بخلاف مَنْ أورد ذلك في الكُتُبِ المَبُوبَةِ لاسيَّما إن كان الصالح للترجمة قطعة زائدة عَلَيَّ ما في الصحيح . . أ.هـ .

قُلْتُ : وتخرّيج أحاديث المُصنِّفينِ مِنْ قبيل الثاني كما سيأتي الكلام عليه ثمَّ ما سبق في كلام ابن الصَّلاح مِنْ صِحَّةِ ما يزيد المستخرجون وأقرَّه عليه الحافظ العراقي في نُكْتِهِ وذكره في ألفيته كما سبق ليس على إطلاقه بل هو مشروط بما أخرجوه مِنْ طريق الثقات الذين عَلَيَّ شَرْطُ الصَّحِيحِ ، وأما ما أخرجوه مِنْ طريق الضعفاء فليست زيادتهم بصحيحة لأنَّ المُستخرجين جُلَّ قُصْدِهِمْ عُلُوَّ الإِسْنادِ فَإِنْ وَجَدُوهُ مع ثقة الرِّجالِ فذلك أعلاها يرغبون فيه وإلا أسندوا مِنْ الطُّرُقِ العالِيةِ ولو كان رجالها مُتَكَلِّمًا فيهم ، وقد أخرج الإسماعيلي في مُستخرجه لإبراهيم بن الفضل الخزومي وقد ضَعَّفَهُ أحمد وابن معين وأبو زُرْعَةَ وقال النسائي وجماعة : «متروك» ، وأخرج أبو نعيم في مُستخرجه لمحمد بن الحسن بن زبالة الخزومي وقد كذَّبه أبو داود وقال يحيى : « ليس بثقة » وقال جماعة : «متروك الحديث» .

وقد تعقَّب الحافظ في نُكْتِهِ عَلَيَّ ابن الصَّلاح حُكْمَهُ عَلَيَّ زيادة المُستخرجات بالصَّحَّةِ فقال : « هذا مُسَلَّمٌ في الرجل الذي التقى

فيه إسناد المستخرج وإسناد مُصنّف الأُصل وفيمن بعده وأمّا ما بين
المستخرج وبين ذلك الرَّجُل فيحتاج إلى نقد لأنّ المستخرج لم يلتزم
الصّحّة في ذلك وإنّما جُلّ قُضده العُلُوّ فإنّ حصل وقع على غرضه
، فإنّ كان مع ذلك صحيحاً أو فيه زيادة فزيادة حُسنٍ حَصَلت
اتّفاقاً وإلّا فليس ذلك همّته « . أ.هـ .



إلى هنا انتهى كلام المُصنّف رحمه الله تعالى

الفهارس العامة

لـ « حصول التفريغ بأصول التخريج » (*)

- ١- فهرس الأحاديث والآثار .
- ٢- فهرس الأعلام .
- ٣- فهرس الكُتُب الوارِدة .
- ٤- فهرس الموضوعات .

(*) الفهارس من عمل الناشر .

١ - فهرس الأحاديث والآثار

رقم الصفحة	الراوي	الحديث أو الأثر
٢٢	أبو سعيد الخدري	إذا سَلَّم أحدكم ثلاثاً فلم يُجب
٥٨		أصحابي كالنجوم .
٢٢	أبو سعيد الخدري	أَنَّ أبا مُوسَى الأشعري سَلَّمَ عَلَيَّ عمر
٢١	قُبَيْصَةَ بن ذُوَيْب	أَنَّ الجَدَّةَ جاءت إلى أبي بكر
٢٢	هشام بن المغيرة	أَنَّ عمر استشارهم في إملاص
٢٢	سعد بن ابراهيم عن أبيه	أَنَّ عمر حبس ثلاثة : ابن مشعود
٢٢	هشام بن المغيرة	إِنْ كُنْتُ صادقاً فائتِ بأحد
٦٠		إِنَّ لِرَبِّكُمْ في أَيَّامِ دهركم نفحات
١٥	عمر	إِنَّمَا الأعمال
٢٢	قُبَيْصَةَ بن ذُوَيْب	سمعتُ رسول الله ﷺ يُعطيها
٢٢	أبو سعيد الخدري	سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : إذا
٢٣	عليّ	سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : ما مِنْ
٢٢	هشام بن المغيرة	قَضَى فيه رسول الله ﷺ بِغَرَّةٍ
٢٣	ابن عباس	كنا نحدث والحديث عن رسول الله ﷺ ..
٢٣ ، ٢٢	عليّ	كنت إذا سمعت من رسول الله ﷺ
٢٢	أبو سعيد الخدري	لِمَ رجعت ؟ قال : سمعت
٢١	قُبَيْصَةَ بن ذُوَيْب	ما أجد لك في كتاب الله شيئاً
٢٣	عليّ	ما مِنْ رجل مُسلم يُذنب ذَنْباً
٥٩ ، ٥٨		مَنْ أحدث ولم يتوضأ فقد جفاني
٥٩		مَنْ قال لا إله إلا الله ومدّها هدمت له
٦٢		وأيّ داءٍ أدوأ مِنَ البخل .



٢- فهرس الأعلام

* * *

(أ)

٢٢	ابن مسعود:	١٦ ، ١٥	إبراهيم التيمي:
٦٩	ابن معين:	١٧	إبراهيم المشتلي:
	أبو أحمد عبد الله بن عديّ الجرجاني	٦٩	إبراهيم بن الفضل الخزومي:
٣٩	صاحب الكامل في الضعفاء:		ابن الأثير: وهو أبو السعادات المبارك بن
	أبو أحمد محمد بن أحمد بن الحسين	٥٣ ، ٤٨	أبي الكرم:
٤٠	الغطريفى الجرجاني:	٥٥ ، ٤٩ ، ٤٨	ابن الدّيع الشيباني:
	أبو أحمد محمد بن محمد بن أحمد	٦٤	ابن الشّني:
	الحاكم النيسابوري شيخ الحاكم أبو	٦٩ ، ٦٨ ، ٦٥	ابن الصّلاح:
٤٠	عبد الله:	١٤	ابن الطّوري:
٣٠ ، ٢٩ ، ٢٧	أبو إسحاق الشيرازي:	١٤	ابن الظاهري:
٤٦	أبو الحجّاج المزي:	١٥	ابن المبارك:
	أبو الحسن محمد بن الحسن بن الحسين	٦٠ ، ٥٩ ، ١٨	ابن النجار:
٣٩	النيسابوري التاجر:	٢٢ ، ٢١	ابن حبان:
٥٤	أبو الحسن محمد بن محمد بن عزيّاق:	١٧	ابن حمويه الشّرخسي:
٢٢	أبو الدرداء:	٦٦	ابن خزيمه:
٤٦	أبو العباس أحمد بن ثابت الطّريقي:	٦٩ ، ٥٢	ابن دقيق العيد:
٣٨	أبو العباس أحمد بن سعيد بن عقدة:	٣٥	ابن رُشد:
	أبو العباس محمد بن إسحاق السراج	٤٨	ابن زرفون:
٣٧	النيسابوري:	٢٣	ابن عباس:
	أبو العلاء إدريس بن محمد العراقي	٥٣	ابن عبد البر:
٣٤	الحسيني الفاسي:	٦٢ ، ٦٠ ، ٢١	ابن ماجه:
٢٩	أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير:	١٤	ابن مردك:

- أبو الفرج ابن الجوزي: ٥٤، ٤٩
أبو الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري
البزار المعدل: ٣٦
أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي:
٥٤، ٤٦، ٢٦
أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر
العسقلاني = الحافظ ابن حجر: ٣٢
أبو الفيض محمد مرتضى الزبيدي: ٤٣
أبو القاسم ابن عساكر: ٤٦
أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله
الغافقي الجوهري المصري: ٢٤
أبو المجد عبد الله بن الصديق: ٣٥
أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني: ٤٦
أبو المكارم اللبّان: ١٨، ١٧
أبو النَّضر محمد بن محمد بن يوسف
الطوسي شيخ الشافعية: ٣٩
أبو الهيثم الكشميهني: ١٧
أبو الوليد حسان بن محمد بن أحمد
القزويني الأموي النيسابوري: ٣٨
أبو اليُمن الكِندي: ١٧
أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل
الإسماعيلي الجرجاني: ٣٩
أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي: ٢٤
أبو بكر أحمد بن علي بن محمد بن
إبراهيم بن منجويه الأصبهاني
- اليزدي: ٤١
أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن
غالب البرقاني: ٤١
أبو بكر أحمد بن موسى بن مرذويه
الأصبهاني: ٤١
أبو بكر الإسماعيلي: ٦٦
أبو بكر البرقاني: ٦٦
أبو بكر الصّدّيق: ٢١، ٢٢، ٢٣
أبو بكر محمد بن عبد الله الجوزقي: ٤٠
أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء
الاسفرايني: ٣٦
أبو بكر محمد بن موسى الحازمي: ٢٧
أبو جعفر أحمد بن حمدان النيسابوري
الخير: ٣٧
أبو جعفر الصّيدلاني: ١٧
أبو داود: ٢١، ٣٨، ٦٦، ٦٩
أبو ذر الهروي: ١٧
أبو ذر عبد بن أحمد الهروي المالكي:
٤١، ٢٤
أبو زرعة: ٦٨، ٦٩
أبو زرعة العراقي: ٤٦
أبو سعيد أحمد بن محمد بن الحافظ
أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الخيري
النّيسابوري: ٣٩
أبو سعيد الخدري: ١٦، ٢٢، ٦٠

أبو عمران موسى بن العباس الجويني	أبو سعيد محمد بن علي النقاش: ٥٤
الحافظ: ٣٧	أبو عبد الرحمن النسائي صاحب
أبو عمرو عثمان بن الصلاح: ٢٤	السنن: ٢٤
أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرايني:	أبو عبد الله الحسين بن أحمد الشماخي
٣٧، ٦٢، ٦٦	الهروي الصفار: ٤٠
أبو محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم	أبو عبد الله الحميدي: ٦٧
الطوسي البلاذري الواعظ: ٣٨	أبو عبد الله محمد بن الحسين
أبو محمد البغوي: ٦٥	الأنصاري المري: ٤٨
أبو محمد الحسن بن محمد الخلال: ٤١	أبو عبد الله محمد بن عبد الملك أبو
أبو محمد قاسم بن اصبع القرطبي: ٣٨	أيمن القرطبي: ٣٧
أبو مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي: ٤٧	أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم
أبو مسعود الأنصاري: ٢٢	المنفلوطي المعروف بابن معين: ٢٧
أبو مسعود سليمان بن إبراهيم بن محمد	أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن
ابن سليمان الملقب الأصبهاني: ٤٢	يوسف الشيباني التيسابوري المعروف
أبو مسلم عمر بن علي بن أحمد بن	بابن الأخرم: ٣٨
مسلم الليثي البخاري: ٤٢	أبو عبيد: ٢٥، ٣٦
أبو منصور شهردار بن شيرويه الديلمي:	أبو علي الحسن بن أحمد الحداد: ١٧، ١٨
١٨، ٢٦	أبو علي الحسن بن عربي نصر الطوسي: ٣٧
أبو موسى الأشعري: ٢٢	أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد
أبو نعيم: ١٧، ١٨، ٥٨، ٦٩	المايزجسي: ٣٩
أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني:	أبو علي الغشاني: ٣٨
٤١، ٤٣	أبو عمر بن الجباب الأندلسي: ٢٥
أبو هريرة: ١٦، ٦٠	أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد
أبو يعلى: ٥٩	القرطبي المعروف بابن الجباب: ٢٤
أحمد: ١٧، ٢١، ٥١، ٥٩، ٦٠، ٦٩	أبو عمر بن عبد البر: ٢٤

٣١،٣٠،٢٩،٢٨	الزّافعي	٤٨	أحمد بن عبيدان الشيرازي:
٤٨	الرضي الصّاغاني:	٤٩	الأزدي الحافظ:
الرئيس أبو عبد الله محمد بن العباس بن		٦٩ ، ٦٧	الإسماعيلي:
أحمد بن أبي ذهل الضبي الهروي: ٤٠		١٩،١٨،١٧،١٦،١٥،١٤،	البخاري:
٣٥	الزركشي:	٦٨،٦٦،٦٥،٦٢،٦٠،٥٩،٣٩،٣٢٢٣	
٢٨	الرمخشري:	٦٨ ، ٦٧ ، ٦٢ ، ٤٠	البرقاني:
٥٧،٢٠	الزهري:	٥٤	البرهان سبط ابن العجمي:
٥٠	الزيلعي:	٢٧	البعوي:
٦٨،٥٥،٤٤،٤٣	السّخاوي:	٣٥ ، ٣١	البيضاوي:
١٤	السّلفي:	٦٨ ، ٦٥	البيهقي:
٣٥،٣٢	السّهروردي:	٦٦ ، ٣١ ، ٢١	الترمذي:
٦١،٥٩،٥٥،٥٤،٥١	السيوطي:	٤٧	التّقي بن فهد:
٦٨،٦٢		١٥	الثّوري:
٢٥،٢٣	الشافعي:	٣٠،٢٨،٢٧،١٨	الحافظ «أبن حجر»:
٥٥،٥٢	الشوكاني:	٦١،٥٣،٥٠،٤٧،٤٤،٣٦،٣٣	
٥١	الصّاغاني:	٦٩،٦٨،٦٧	
١٨	الضياء المقدسي:	٤٠ ، ٢١	الحاكم:
٦٠،١٨،١٧،١٤	الطبراني:	٥٤	الحسن بن إبراهيم الجوزقاني:
٤٧،٤٣	الطحاوي:	٦٠	الحكيم الترمذي:
١٧	الطيالسي:	٦٨،٦٦،٦٥،٦٢،٤٨،١٥	الحميدي:
٥٥،٣٤	العارف الشعراني:	١٤	الخطيب:
٥٦	العجلوني:	٦٦،٤٩،١٤،١٣	الدّارقطني:
٦٧،٦٥،٦٠،٤٢،٣٢	العراقي:	١٧	الدّبيري:
٦٩ ، ٦٨		٥٨،٥١،٢٧	الدّيلمي:
٦٠	العقيلي:	٥٩،٤٦،٣٩،٣٧،٣٦	الدّهبي:

(ت)	٦٨	العلائي:
تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين	٦٠،٥٨،٣١،٣٠	الغزالي:
محمد بن عبد الكافي الشبكي: ٢٩	١٧	القرنبري:
(ج)	٦٢،٣٤،٣٢	القاضي عياض:
جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر	٥٥	القاوقجي:
٣٣ الشيوطي:	٣٥،٣٤،٣٣،٢٦،٢٥	القضاعي:
جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي	٥١،٤٢	
٢٨ الحنفي:	٣٤	المجد الفيروزبادي:
(ح)	٢٨	المرغثاني:
حسام الدين علي بن أحمد الرازي: ٢٩	٤٦	المزّي:
١٩ حمّاد بن زيد:	٢٢	المغيرة:
١٩ حمّاد بن سلمة:	٦٤،٦٢،٥٢،١٨	المنذري:
حميد بن زنجويه أبو أحمد الأزدي	١٤	المهرواني:
٣٦،٢٥ النسائي:	٤٩	المؤيد الخوارزمي:
(خ)	٦٠،٥٩	النبهاني:
٤٧ خلف بن محمد الواسطي:	٦٩،٦٦،٦٤	النسائي:
(ر)	٦١،٤٤	النووي:
رزين العبدي [السرقسطي]: ٦٢،٤٨	١٦	أنس:
(ز)	٥٩	أيوب عليه السلام:
زرّوق أبو الحسن علي بن أحمد الحرّيشي		(ب)
٣٤ الفاسي:		بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر
زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن		التركي الأصل ثمّ المصري الشافعي
٣١ الحسين العراقي:	٢٩	المعروف بانزركشي:
٣٢ زين الدين قاسم بن قطلوبغا:	١٨	بدر الطهراني:

(س)

٥٢،٤٨

٥٥ عبد الحيّ اللكنوي:

١٥ عبد الرحمن بن مهدي:

٤٨ عبد الرحمن بن يحيى القرشي:

١٧ عبد الرزاق:

عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن عليّ

٣٣ زين العابدين المناوي:

عبد الستار بن عبد الوهاب الصديقي

٣٥ الهندي نزيل مكة:

عبد العزيز [بن محمد بن الصديق

٥٢ الغماري]:

٤٦ عبد الغني الثابلسي:

عبد القادر بن عمر البغدادي نزيل

٣٤ القاهرة:

٢٢ عبد الله بن إدريس:

عز الدين محمد بن شرف الدين أبي بكر بن

عزّ الدين عبد العزيز بن جماعة: ٣١،٢٩

٥١ علاء الدين بن بلبان الفارسي:

علاء الدين محمد بن عثمان المارديني

٢٨ الحنفي المعروف بابن التركماني:

١٥ علقمة بن وقاص الليثي:

٢٢،٢١،١٦ عليّ:

٥٥ عليّ القاري:

٥١ عليّ بن المتقي الهندي:

علي بن سلطان القاري الهروي نزيل

سراج الدين عمر بن عليّ بن أحمد

الأنصاري الأندلسي الأصل ثمّ المصري

الشافعي المعروف بابن الملتن: ٤٦،٣٠

٢٢ سعد بن إبراهيم:

١٩ سفيان الثوري:

٢٠،١٩،١٥ سفيان بن عيينة:

(ش)

٥٢ شرف الدين الدميّاطي:

شعبة: ٥٧،٢٢،١٧

شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد

الرحمن السخاوي: ٣٣،٣٢

شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد

الهادي: ٢٨

شهاب الدين أبو الحسين حمد بن أيك

ابن عبد الله الحسامي الدميّاطي: ٢٨

شهاب الدين أحمد بن أبي بكر

البوصيري: ٤٧

شهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن

خليفة الحسباني: ٣١

(ص)

صدر الدين أبو المعالي محمد بن

إبراهيم بن إسحاق المناوي: ٣٠

(ع)

عبد الحقّ الأشيلي صاحب الأحكام:

مكة:	٣٣	مُحَيِّ الدِّين عبد القادر بن محمد
عماد الدِّين بن كثير:	٤٩	القُرشي الحنفي: ٤٣، ٢٩
عمر بن الخطاب:	٢٢، ٢١، ١٥	مجد الدِّين عبد السلام بن تيمية الحراني:
(ف)	٥٢	
فاد شاه:	١٨	مجد الدِّين عبد الله بن محمود بن
(ق)	٣٢	مودود المؤصلي:
قُيُصَّة بن ذُؤيب:	٢١	مرتضى الزبيدي: ٥٠
(م)		مسلم: ٥٩، ٣٩، ٣٧، ١٨، ١٧، ١٦
مالك:	٢٣، ٢٢، ٢٠، ١٩، ١٥	٦٦، ٦٥، ٦٠
	٥٧، ٢٤،	معن بن عيسى: ٢٢
محمد البشير ظافر:	٥٦، ٥٥	(ن)
محمد بن الحسن بن زبالة الخزومي:	٦٩	نور الدِّين أبو الحسن علي بن أبو بكر
محمد بن سلام البيكندي:	١٩	الهيثمي: ٥١، ٥٠، ٤٩
محمد بن سليمان الروداني:	٤٩	(هـ)
محمد بن عبد الباقي الزرقاني:	٥٥	هشام بن المغيرة: ٢٢
محمد بن عبد الملك بن أيمن:	٣٨	(و)
محمد بن عتيق التُّجَيْبِي لُغْرِنَاطِي:	٤٩	ولي الدِّين أبو عبد الله محمد بن عبد
محمد بن مسلمة:	٦٠، ٢٢	الله الخطيب التُّبْرِيْزِي: ٢٧
محمد بن همام زاده بن حسن همام		(ي)
زاده الحنفي:	٣٤	يَحْيَى:
محمد بن يحيى الدُّهْلِي:	١٩	يَحْيَى بن سعيد الأنصاري: ١٦، ١٥
محمد طاهر الفُتَيْنِي:	٥٤	يُوسُف بن خليل: ١٨



٣- فهرس الكتب الواردة

* * *

(أ)

- | | | |
|------------------------------------|---|--|
| ٤٤ | «الأذكار» للنووي: | «الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» |
| عبد | «الأربعين في التصوف» لأبي عبد | ٥٥ |
| ٤٣ | الرحمن السلمي: | «الإبتهاج» لأبي المجد عبد الله بن |
| عبد | «الأربعين في الولاة العادلين» لأبي نعيم | ٣٥ |
| ٤٣ | الأصبهاني: | «إتحاف المهرة» للحافظ [ابن حجر]: ٤٧ |
| ٤٣ | «الأربعين المسلسلة بالأشراف»: | «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» |
| ٤٤ | «الأربعين النووية»: | لعلاء الدين بن بلبان الفارسي: ٥١ |
| ٥٣ | «الإستيعاب» لابن عبد البر: | «الأحكام الصغرى» لعبد الحق |
| ٥٣ | «أشد الغابة» لابن الأثير: | الأشبيلي: ٥٢ |
| عبد | «إشعاف الطلاب» عبد الرؤوف بن تاج | «الأحكام الكبرى» لعبد الحق الأشبيلي: |
| ٣٣ | العارفين بن علي زين العابدين المناوي: | ٥٢ |
| «الإشراف على طرق الأربعين المسلسلة | | «الأحكام الوسطى» لعبد الحق |
| بالأشراف» أحمد بن محمد بن الصديق | | الأشبيلي: ٥٢ |
| ٤٣ | الغماري: | «الإحياء» للإمام الغزالي: ٦٠، ٣١ |
| «الإشراف على معرفة الأطراف» أبو | | «إخبار الأحياء بأخبار الإحياء» للحافظ |
| ٤٦ | القاسم بن عساكر: | زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن |
| «الإشراف على معرفة الأطراف» سراج | | الحسين العراقي: ٣١ |
| ٤٦ | الدين بن الملقن: | «الإختيار شرح المختار في الفقه الحنفي» |
| «الإصابة» للحافظ [ابن حجر]: ٥٣ | | لمجد الدين عبد الله بن محمود بن |
| «الإطراف بأوهام الأطراف» أبو زرعة | | مودود الموصللي: ٣٢ |
| ٤٦ | العراقي: | «الأدب المفرد» للبخاري: ٦٣، ٦٢ |
| «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود | | «أدلة التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي: ٢٩ |

- إبراهيم بن محمد الدمشقي: ٤٧
«أطراف الصحيحين» لخلف بن محمد
الواسطي: ٤٧
«أطراف الكُتُب السُّنة» لأبي الحجَّاج
المزِّي: ٤٦
«أطراف الكُتُب السُّنة» لأبي الفضل
محمد بن طاهر المقدسي: ٤٦
«أطراف المسانيد الإثني عشر» لشهاب
الدِّين أحمد بن أبي بكر البوصيري: ٤٧
«الإمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق
العيد: ٥٢
«الأموال» لأبي عبيد: ٢٥
«الأموال» لحميد بن زنجويه: ٣٦، ٢٥
«أنوار الصباح في الجمع بين السُّنة
الصُّحاح» لمحمد بن عتيق التَّجِيبِي
الغرناطي: ٤٩
«أنوار المصباح في الجمع بين السُّنة
الصُّحاح» للأزدي الحافظ: ٤٩
- (ب)
- «بداية المُجتهد» لابن رُشد: ٣٥
«البدر المنير في تخريج الأحاديث
والآثار الواقعة في الشرح الكبير»
سراج الدِّين عمر بن علي بن أحمد
الأنصاري الأندلسي الأصل ثمَّ المصري
الشافعي المعروف بابن الملقن: ٣٠
- «البدر المنير في غريب أحاديث البشير
النذير» للعارف الشعراني: ٥٥
«بُغية الباحث عن زوائد مُسنَد الحارث»
نور الدِّين الهيثمي: ٥١
«البُغية بتخريج أحاديث الغُنية» لشمس
الدِّين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن
السَّخاوي: ٣٣
«البُغية في ترتيب أحاديث الحليَّة» لنور
الدِّين الهيثمي: ٥١
- (ت)
- «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم: ٥٨
«تاريخ الخطيب»: ٥٨
«تُحذير المسلمين من الأحاديث المُوضوعة
علَى سيِّد المرسلين» لمحمد البشير ظافر
الأزهري: ٥٦، ٥٥
«تُحفة الأحياء بما فات من تخاريج الإحياء»
لزَيْن الدِّين قاسم بن قطلوبغا: ٣٢
«تُحفة المحتاج» لابن الملقن: ٣١
«التُّحفة المرضية»: ٣٥
«تخريج أحاديث الشرح الكبير» للحافظ
[ابن حجر]: ٣٣
«تذكرة الأخيار بتخريج مافي الوسيط من
الأخبار» لابن الملقن: ٣٠
«تذكرة الموضوعات» لأبي الفضل محمد
ابن طاهر المقدسي: ٥٤

عليّ بن حجر العسقلاني: ٣٢
«تفسير الوُصُول» لابن الدّيع الشيباني
الزبيدي: ٤٩، ٤٨

(ج)

«جامع الأصول» لابن الأثير: وهو أبو
السعادات المبارك بن أبي الكرم: ٤٨
«الجامع الصغير» للسيوطي «وذيله»: ٥١
«الجامع الكبير» للسيوطي: ٥١
«جامع المسانيد» عماد الدّين بن كثير: ٤٩
«جامع المسانيد» لأبي الفرج ابن الجوزي:
٤٩
«جامع مسانيد أبي حنيفة» للمؤيد
الحوارزمي: ٤٩
«الجمع بين الأصول الستة» ليزّين
العبدري السرقسطي: ٤٨
«الجمع بين الصحيحين: قُطْب الشريعة»
لابن زَرْقُون: ٤٨
«الجمع بين الصحيحين» لأبي عبد الله
محمد بن الحسين الأنصاري المري: ٤٨
«الجمع بين الصحيحين» لأحمد بن
عبيدان الشيرازي: ٤٨
«الجمع بين الصحيحين» للحميدي: ٤٨،
٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٢
«الجمع بين الصحيحين» لعبد الحق
الأشبيلي صاحب الأحكام: ٤٨

«تذكرة الموضوعات» لمحمد طاهر
الفنّني: ٥٤
«التَّرعيب والترهيب» للحافظ المنذري:
٥٢
«تشديد القوس» للحافظ [ابن حجر]:
٢٧
«التشويق إلى وصل المُبهم من التعليق»
للحافظ أبو الفضل أحمد بن عليّ بن
حجر العسقلاني: ٣٢
«التَّعقبات على الموضوعات» للسيوطي:
٥٤
«تغليق التعليق» للحافظ أبو الفضل
أحمد بن عليّ بن حجر العسقلاني: ٣٢
«تفسير أبي الليث السمرقندي»: ٣٢
«تفسير البيضاوي»: ٣٤، ٣٣
«التلخيص الحبير» للحافظ [ابن حجر]:
٣٣، ٣٠
«التمهيد لبيان ما في الموطأ من المعاني
والأسانيد» أبو عمر بن عبد البر: ٢٤
«تميز الطيب من الخبيث» لابن الدّيع
الشيباني: ٥٥
«تنزيه الشريعة المرفوعة من الأحاديث
الموضوعة» لأبي الحسن محمد بن
محمد بن عراق: ٥٤
«التوفيق» للحافظ أبو الفضل أحمد بن

(د)

«الدراية» للحافظ [ابن حجر]: ٢٨
«الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»
للسيوطي: ٥٥

(ذ)

«ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع
الحديث» الذهبي وعبد الغني التائبلي: ٤٦

(ر)

«الرسالة المشتطرفة»: ٤٠

(ز)

«زهر الفردوس» للحافظ [ابن حجر]: ٢٧
«الزوائد : اللآلي المصنوعة» للحافظ
السيوطي: ٥٤

(س)

«السلاميات»: ١٤
«سنن أبي داود»: ٥٨
«السنن الأربعة»: ٢٢
«سنن الدارقطني»: ٤٧
«السنن الكبرى» للبيهقي: ٦٥
«السنن الكبرى» للنسائي: ٦٤
«سنن النسائي الصغرى»: ٦٤

(ش)

«شافي العمي في تخريج أحاديث الرافعي»
لشهاب الدين أحمد بن إسماعيل بن
خليفة الحشبان: ٣١

«الجمع بين الصحيحين» لعبد الرحمن

ابن يحيى القرشي: ٤٨

«الجمع بين الصحيحين : مشارق

الأنوار» للرّضي الصّباغاني: ٤٨

«الجمع بين الفوائد» لثور الدين أبي

الحسن عليّ بن أبي بكر الهيثمي: ٤٩

«جمع الفوائد من جامع الأصول

ومجمع الزوائد» لمحمد بن سليمان

الروداني: ٤٩

(ح)

«الحاوي في بيان آثار الطحاوي» مّحبي

الدين عبد القادر بن محمد القرشي

الحنفي: ٤٣

«حُصول التّفريج بأُصول التّخريج»: ١٢

«الحلية» لأبي نعيم: ٥٨

(خ)

«خاتمة سفر السعادة» للمجد

الفيزوزبادي: ٣٤

«مُخلاصة البدر المنير» سراج الدين عمر

ابن عليّ بن أحمد الأنصاري الأندلسي

الأضل ثمّ المصري الشافعي المعروف

بابن الملتن: ٣٠

«مُخلاصة الدلائل» لحسام الدين عليّ

ابن أحمد الرازي: ٢٩

أحاديث المهذب» لأبي عبد الله محمد	«شرح التفتازاني على العقائد النسفية»:
بن عبد المنعم المنفلوطي المعروف بابن	٣٣
معين: ٢٨	«شرح الرّحمتي على الكافية»: ٣٤
«الطُّرُق والوسائل في تخريج أحاديث	«شرح السنّة» لأبي محمد البغوي: ٦٥
تُحلاصة الدلائل» لمُحبي الدّين عبد القادر	«شرح العقائد النسفيه»: ٣٣
ابن محمد القرشي الحنفي: ٢٩	«الشرح الكبير» للزّافعي: ٣١، ٣٠، ٢٩
«الطيوريات»: ١٤	٥١
(ع)	«شرح مُختصر القدوري»: ٢٩
«العناية» لمُحبي الدّين عبد القادر بن	«شرح معاني الآثار» للطحاوي: ٤٧، ٤٣
محمد القرشي الحنفي: ٢٩	«شرح المهذب»: ٦١
«عوارف المعارف» للشّهوردي: ٣٥، ٣٢	«شرح الوجيز» للزّافعي: ٢٨
«عواطف اللطائف» أحمد بن محمد بن	«الشفاء»: ٣٣
الصّدّيق الغماري: ٣٥	«الشفاء» للقاضي عياض: ٣٤، ٣٢
(غ)	«الشهاب» للزّافعي: ٣٤، ٣٣، ٢٦
«الغنّية» للقطب الجيلاني: ٣٢	٦١، ٣٥
(ف)	«الشهاب في الأمثال والمواعظ
«فائق الإصباح» جلال الدّين عبد	والآداب» للزّافعي: ٢٥
الرحمن بن أبي بكر الشيوطي: ٣٣	(ص)
«فتح الباري»: ٣٢	«صحاح الجوهري في اللّغة»: ٣٣
«فتح الوهّاب» أحمد بن محمد بن	«صحيح ابن حبان»: ٥٧
الصّدّيق الغماري: ٦١، ٣٥	«صحيح ابن خزيمة»: ٥٧، ٤٧
«الفردوس» للدّيلملي: ٢٦	(ض)
«فوائد ابن مردك»: ١٣	«الضعفاء» للعقيلي: ٦٠
«فوائد المزكّي»: ١٣	(ط)
«الفوائد المجموعة في الأحاديث	«الطرّاز المذهب في الكلام على

- الموضوعة» للشوكاني: ٥٥
- (ق)
- «القول البار في تكميل تخريج الأذكار»
للشحاوي: ٤٤
- (ك)
- «الكافي الشاف» للحافظ [ابن حجر]:
٢٨
- «الكامل في الضعفاء» لأبي أحمد عبد
الله بن عديّ الجرجاني: ٣٩
- «الكشاف» للزمخشري: ٥٠، ٢٨
- «الكشاف في معرفة الأطراف» لأبي
الحاسن محمد بن علي الحسيني: ٤٦
- «الكشف الحثيث عمّن رُمي بوضع
الحديث»: ٥٤
- «كشف الخفا ومزيل الإلباس عمّا اشتهر
علّى ألسنة الناس» للعجلوني: ٥٦
- «كشف الغمة» للعارف الشعراني: ٣٤
- «الكشف المبين في تخريج أحاديث
إحياء علوم الدين» للعراقي: ٣١
- «الكفاية في معرفة أحاديث الهداية»
للحافظ علاء الدين محمد بن عثمان
المارديني الحنفي المعروف بابن
التركماني: ٢٨
- «كنز العمّال» عليّ بن المتقى الهندي:
٥١
- (ل)
- «اللّباب علّى قول الترمذي: وفي الباب»
للعراقي: ٣١
- «اللؤلؤ الموضوع في الحديث الموضوع»
للقاوقجي: ٥٥
- (م)
- «المتجر الرّابح في ثواب العمل الصالح»
شرف الدّين الدّمياطي: ٥٢
- «المجتبى»: ٦٤
- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» لنور الدين
الهيثمي: ٥٠
- «المختصر»: ٣٠
- «مختصر ابن الحاجب»: ٢٨، ٢٩، ٣٠،
٣٢
- «مستخرج أبي عوانة»: ٤٧، ٦٢
- «مستخرج البرقاني»: ٦٨، ٦٢
- «المستخرج علّى جامع الترمذي» أبو علي
الحسن بن عربي نصر الطوسي: ٣٧
- «المستخرج علّى سنن أبي داود» لأبي عبد
الله محمد بن عبد الملك أبي بكر أحمد
ابن عليّ بن محمد بن إبراهيم ابن
منجويه الأصبهاني اليزدي: ٤١
- «المستخرج علّى سنن أبي داود» أبي أيمن
القرطبي: ٣٧
- «المستخرج علّى سنن أبي داود» لأبي

- محمد قاسم بن اصبع القرطبي: ٣٨
«المُستخرج عَلَيَّ شُنن الترمذي» لأبي
أحمد محمد بن محمد بن أحمد
الحاكم النيسابوري: ٤٠
«المُستخرج على شُنن الترمذي» لأبي
بكر أحمد بن علي بن محمد بن
إبراهيم ابن منجويه الأصبهاني اليزدي: ٤١
«المُستخرج عَلَيَّ شمائل الترمذي»
لأحمد بن محمد بن الصّدّيق
الغماري: ٤٣
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح ابن خزيمة»
لأبي الحسن محمد بن الحسن بن
الحسين النيسابوري: ٣٩
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح البخاري» لأبي
أحمد محمد بن أحمد بن الحسين
الغطريفى الجرجاني: ٤٠
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح البخاري» لأبي
أحمد محمد بن محمد بن أحمد
الحاكم النيسابوري شيخ الحاكم أبي
عبد الله: ٤٠
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح البخاري» لأبي
العباس أحمد بن سعيد بن عقدة: ٣٨
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح البخاري» لأبي
بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل
- الإسماعيلي الجرجاني: ٣٩
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح البخاري» لأبي
بكر أحمد بن موسى بن مزدويه
الأصبهاني: ٤١
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح البخاري» لأبي
علي الحسين بن محمد بن أحمد
المابزجسي: ٣٩
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح البخاري» لأبي
نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني: ٤١
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
أحمد محمد بن محمد بن أحمد الحاكم
النيسابوري: ٤٠
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
العباس محمد بن إسحاق السراج
النيسابوري: ٣٧
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
النّضر محمد بن محمد بن يوسف
الطّوسي شيخ الشافعية: ٣٩
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
الوليد حسان بن محمد بن أحمد
القزويني الأموي النيسابوري: ٣٨
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي بكر
محمد بن عبد الله الجوزقي: ٤٠
«المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي بكر
محمد بن محمد بن رجاء الأسفرايني: ٣٦

«المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
 محمد قاسم بن اصبع القرطبي: ٣٨
 «المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
 نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني: ٤١
 «المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» للرئيس
 أبي عبد الله محمد بن العباس بن أحمد
 ابن أبي ذهل الضبي الهروي: ٤٠
 «المُستخرج عَلَيَّ الصحيحين» لأبي بكر
 أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم بن
 منجويه الأصبهاني اليزدي: ٤١
 «المُستخرج عَلَيَّ الصحيحين» لأبي بكر
 أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب
 البرقاني: ٤١
 «المُستخرج عَلَيَّ الصحيحين» لأبي ذرّ
 عبد بن أحمد الهروي المالكي: ٤١
 «المُستخرج عَلَيَّ الصحيحين» لأبي
 عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف
 الشيباني النيسابوري المعروف بابن
 الأخرم: ٣٨
 «المُستخرج عَلَيَّ الصحيحين» لأبي محمد
 الحسن بن محمد الخلال: ٤١
 «المُستخرج عَلَيَّ الصحيحين» لأبي
 مسعود سليمان بن إبراهيم بن محمد
 ابن سليمان المُلَيْحي الأصبهاني: ٤٢
 «المُستخرج عَلَيَّ الصحيحين»: مُشند

«المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
 جعفر أحمد بن حمدان النيسابوري
 الحيري: ٣٧
 «المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
 سعيد أحمد بن محمد بن الحافظ أبي
 عثمان سعيد بن إسماعيل الحيري
 النيسابوري: ٣٩
 «المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
 عبد الله الحسين بن أحمد الشماخي
 الهروي الصّفار: ٤٠
 «المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
 علي الحسين بن محمد بن أحمد
 الماسرّجسي: ٣٩
 «المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
 عمران مُوسَى بن العباس الجويني
 الحافظ: ٣٧
 «المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
 عوانة يعقوب بن إسحاق الأسفرايني:
 ٣٧
 «المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
 الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري
 البزار المعدّل: ٣٦
 «المُستخرج عَلَيَّ صحيح مسلم» لأبي
 محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم
 الطوسي البلاذري الواعظ: ٣٨

- الصحيحين» لأبي مسلم عمر بن علي
ابن أحمد بن مسلم الليثي البخاري:
٤٢ ، ٤١
- «مُسْنَدُ البزار»: ٤٧ ، ٢٧
- «مُسْنَدُ الحارث بن أبي أسامة»: ٥٠ ، ٤٧
- «مُسْنَدُ الحميدي»: ٥٠ ، ٤٧
- «مُسْتَخْرَجُ عَلِيٍّ علوم الحديث للحاكم»
لأبي نعيم أحمد بن عبد الله
الأصبهاني: ٤١
- «مُسْتَخْرَجُ عَلِيٍّ كتاب الأموال لأبي
عبيد»: ٣٦
- «مُسْتَخْرَجُ عَلِيٍّ مُخْتَصَرُ المزني» لأبي
أحمد عبد الله بن عديّ الجرجاني: ٣٩
- «مُسْتَخْرَجُ عَلِيٍّ مُخْتَصَرُ المزني» لأبي
أحمد محمد بن محمد بن أحمد
الحاكم النيسابوري: ٤٠
- «مُسْتَخْرَجُ عَلِيٍّ مُسْنَدُ الشهاب:
الإشهاب» لأحمد بن محمد بن
الصّدِّيق الغماري: ٤٢
- «مُسْتَدْرَكُ الحاكم»: ٥٧ ، ٤٧
- «مُسْنَدُ ابن أبي شيبة»: ٥٠ ، ٤٧
- «مُسْنَدُ أبو حنيفة»: ٥٠
- «مُسْنَدُ أبو حنيفة رواية الحصكفي»: ٤٣
- «مُسْنَدُ أبو يعلى»: ٤٧ ، ٢٧
- «مُسْنَدُ أحمد»: ٥١ ، ٤٧ ، ٢٧ ، ٢٢
- ٥٨
- «مُسْنَدُ [أحمد] بن منيع»: ٥٠ ، ٤٧
- «مُسْنَدُ إسحاق بن راهوية»: ٥٠ ، ٤٧
- «مُسْنَدُ البزار»: ٤٧ ، ٢٧
- «مُسْنَدُ الدَّارمي»: ٤٧
- «مُسْنَدُ الرّداني»: ٥٠
- «مُسْنَدُ الشافعي»: ٤٧
- «مُسْنَدُ الشهاب» للقضاعي: ٥١ ، ٢٥
- «مُسْنَدُ الطيالسي»: ٥٠ ، ٤٧
- «مُسْنَدُ العَدَنِي»: ٥٠ ، ٤٧
- «مُسْنَدُ الفردوس» لأبي منصور شهردار
ابن شيرويه [الدَّيْلَمِي]: ٥٨ ، ٥١ ، ٢٧
- «مُسْنَدُ الموطأ» لأبي القاسم عبد الرحمن
ابن عبد الله الغافقي الجوهري المصري:
٢٤
- «مُسْنَدُ الموطأ» لأبي ذرّ عبد بن أحمد
الهروي المالكي: ٢٤
- «مُسْنَدُ الهيثم بن كليب»: ٥٠
- «مُسْنَدُ حديث الموطأ» لأبي عمر أحمد
ابن خالد بن يزيد القرطبي المعروف بابن
الجباب: ٢٤
- «مُسْنَدُ حديث مالك» لأبي عبد الرحمن
النسائي صاحب السنن: ٢٤
- «مُسْنَدُ حسن بن سفيان»: ٥٠
- «مُسْنَدُ عبد بن حميد»: ٥٠ ، ٤٧
- «مُسْنَدُ محمد بن هشام السدوسي»: ٥٠

- «مُسند مسدّد»: ٤٧، ٥٠
- «مشارك الأنوار» للصاغاني: ٥١
- «المشكاة»: ٣٢
- «مشكاة المصابيح»: ٤٤
- «مشكاة المصابيح» لوليّ الدين أبي عبدالله محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي: ٢٧
- «مَشِيخَة الفخر بن البخاري»: ١٤
- «المصابيح»: ٣٠، ٣٢
- «مصابيح السُّنَّة» للبعوي: ٢٧
- «المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية» للحافظ [ابن حجر]: ٥٠
- «معاجم الطبراني»: ٢٧
- «المُعْتَبَر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر» لبدر الدين محمد بن عبدالله ابن بهادر التركي الأضل ثم المصري الشافعي المعروف بالزرکشي: ٣٠
- «معرفة السُّنن والآثار التي احتجَّ بها الشافعي» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي: ٢٤، ٢٥
- «المُعْنِي عن الحِفظ والكتاب بقولهم لم يصحَّ شيء في هذا الباب»: ٥٥
- «المُعْنِي عن حَمَل الأسفار في الأسفار بتخريج مافي الإحياء من الأخبار» للعراقي: ٣١
- «مفتاح تاريخ الخطيب» لأحمد بن محمد بن الصُّدِّيق الغماري: ٥٢
- «مفتاح الحليّة» لعبد العزيز بن محمد بن الصُّدِّيق الغماري: ٥٢
- «مفتاح الصحيحين»: ٥٢
- «مفتاح كنوز السُّنَّة»: ٥٢
- «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة» للحافظ السخاوي: ٥٥
- «مناهل الصِّفا» لجلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي: ٣٣
- «المنتقى» لابن الجارود: ٤٧
- «المنتقى» لمجد الدين عبد السلام بن تيمية الحراني: ٥٢
- «منتقى خلاصة البدر المنير» لسراج الدين عمر بن عليّ بن أحمد الأنصاري الأندلسي الأضل ثم المصري الشافعي المعروف بابن الملقن: ٣٠
- «المنهاج» لليضاوي: ٣٠، ٣١، ٣٥
- «منهاج البيضاوي في الأصول»: ٢٩، ٣١
- «مُنيّة الطُّلاب» لأحمد بن محمد بن الصُّدِّيق الغماري: ٣٥
- «المهذب» لأبي إسحاق الشيرازي: ٢٧، ٣٠
- «المهروانيات»: ١٤
- «موارد أهل السُّداد والوفا بتكميل مناهل

(ن)
«نشر العبير» لجلال الدين عبد الرحمن
ابن أبي بكر السيوطي: ٣٣
النصيحة الكافية» للشيخ رزوق أبو الحسن
علي بن أحمد الحرّيشي الفاسي:
٣٤
«الثكت البديعات على الموضوعات»
للسيوطي: ٥٤
«نوادير الأصول» للحكيم الترمذي : ٦٠
«نيل الأوطار» للشوكاني: ٥٢
«نيل الزلفة بتخريج أحاديث الثحفة»
لأحمد بن محمد بن الصّدّيق الغماري: ٣٥

(هـ)

«الهداية»: ٥٠

الصّفافي تخرّيج أحاديث الشفا» لأبي
العلاء إدريس بن محمد العراقي
الحسيني الفاسي: ٣٤
«الموضوعات» لأبي الفرج بن الجوزي:
٥٤
«الموضوعات» لأبي سعيد محمد بن
علي النقاش: ٥٤
«الموضوعات الكبرى» لعلي القاري:
٥٥
«الموضوعات: كتاب الأباطيل» للحسن
ابن إبراهيم الجوزقاني: ٥٤
«الموطأ»: ٦٢ ، ٤٧



٤- فهرس الموضوعات

الصفحة

الموضوع

- مقدمة الناشر
- ترجمة المصنف
- صور المخطوطة
- مقدمة المصنف
- ١٣ ■ التَّخْرِيجُ وَالْإِخْرَاجُ وَالْإِسْتِخْرَاجُ:
- ١٦ - من فوائد الإِستِخْرَاجِ.
- ٢١ ■ تَارِيخُ حُدُوثِ فَنِّ التَّخْرِيجِ وَبَيَانُ السَّبَبِ الدَّاعِي إِليه:
- ٢٣ - المصنِّفاتُ فِي التَّخْرِيجِ فِي القَرْنِ الرَّابِعِ وَالخَامِسِ الهِجْرِي.
- ٢٦ - المصنِّفاتُ فِي التَّخْرِيجِ فِي القَرْنِ السَّادِسِ.
- ٢٧ - المصنِّفاتُ فِي التَّخْرِيجِ فِي القَرْنِ الثَّامِنِ وَهُوَ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ التَّخْرِيجُ بِكثْرَةٍ
- ٣٠ - المصنِّفاتُ فِي التَّخْرِيجِ فِي القَرْنِ الثَّاسِعِ.
- ٣٢ - المصنِّفاتُ فِي التَّخْرِيجِ فِي القَرْنِ العَاشِرِ.
- ٣٣ - المصنِّفاتُ فِي التَّخْرِيجِ فِي القَرْنِ الحَادِي عَشَرَ .
- ٣٤ - المصنِّفاتُ فِي التَّخْرِيجِ فِي القَرْنِ الثَّانِي عَشَرَ.
- ٣٤ - المصنِّفاتُ فِي التَّخْرِيجِ فِي القَرْنِ الرَّابِعِ عَشَرَ.
- ٣٦ ● فِصْلٌ : مَا ذُكِرَتْ فِيهِ الْأَحَادِيثُ مُسْنَدَةً وَتَخْرِيجُهَا عَلَى نَوْعَيْنِ:
- ٣٦ - النُّوعُ الْأَوَّلُ : أَن يَكُونَ التَّخْرِيجُ بِأَسَانِيدِ المَخْرُجِ نَفْسِهِ (الاستِخْرَاجِ)
- ٣٦ - المُصَنَّفَاتُ فِي الإِسْتِخْرَاجِ لِأَهْلِ المِائَةِ الثَّلَاثَةِ.
- ٣٧ - المُصَنَّفَاتُ فِي الإِسْتِخْرَاجِ لِأَهْلِ المِائَةِ الرَّابِعَةِ.
- ٤١ - المُصَنَّفَاتُ فِي الإِسْتِخْرَاجِ لِأَهْلِ المِائَةِ الخَامِسَةِ.
- ٤٢ - المُصَنَّفَاتُ فِي الإِسْتِخْرَاجِ لِأَهْلِ المِائَةِ الثَّلَاثَةِ العَشْرَةِ.
- ٤٢ - المُصَنَّفَاتُ فِي الإِسْتِخْرَاجِ لِأَهْلِ المِائَةِ الرَّابِعَةِ عَشْرَةَ.
- ٤٣ - النُّوعُ الثَّانِي : أَن يَكُونَ بِالْعَزْوِ إِلَى الْأَصُولِ دُونَ ذِكْرِ أُسَانِيدِ المَخْرُجِ نَفْسِهِ

- القسم الثاني : الكتب التي لا يذكر فيها الإسناد ولكن الأحاديث فيها معزوة مخرّجة
٤٤
- كيفية التّخريج وما يلزم له.
٤٥
- أما ما يذكر بلفظه تاماً:
٤٥
- يستعان على ذلك بمراجعة كتب الأطراف وذكّر طرف منها.
٤٦
- فصل : ويشتعان أيضاً بكتب الجمع بين الصّحّاحين أو الكتب الستة وذكّر طرف منها
٤٨
- فصل : وكذلك كتب التّخريج المار ذكرها
٥٠
- وكذلك كُتُب الزوائد على الأصول الستة ، وذكّر طرف منها
٥٠
- فصل : وكذلك الكُتُب المرتبة على حُرُوف المُعْجَم ، وذكّر طرف منها.
٥١
- وكذلك الكتب التي رُتبت فيها أحاديث كُتِب لم تقع فيها مرتبة، وذكّر طرف منها.
٥١
- وكذلك الكتب المُصنّفة في أحاديث الأحكام أو في أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب
٥٢
- فصل : وكذلك كتب الموضوعات والأحاديث المُشتهرة على الألسنة
٥٤
- ذكر المُصنّفات في ذلك
٥٤
- فصل : وأمّا ما أُشير إليه ولم يُذكر لفظه
٥٧
- فصل : وينبغي للمُخرّج بعد معرفته الأصول التي عُزِيَ إليها الحديث أن ينقله منها مباشرة ولا يكتفي بتقليد من عزاه إليها
٦١
- التّنبية على بعض أوهاام في العزو والتّخريج وقَعَت لبعض المخرجين
٦١
- فصل : وممّا يجب التّنبه له في هذا الباب العزو إلى سنن النّسائي
٦٤
- فصل : وأمّا المستخرجات والجمع بين الصّحّاحين للحميدي وما يعزوه البيهقي إلى سننه الكبرى
٦٥

٧١

الفهارس العامة

٧٣

١- فهرس الأحاديث والآثار

٧٤

٢- فهرس الأعلام

٨١

٣- فهرس الكتب الواردة

٩٢

٤- فهرس الموضوعات

